الفصل الأول

الملكية العقارية ونظام الاقطاع

أوضحنا تطور نظام الملكية العقارية فى مصر فى عصر الولاة ومنه نرى أنه عند الغزو الفاطمى كانت هناك أراضى الدولة وأراضى الامتلاك الخاص . ولما أصبح انتصار جوهر الصقلى أمرا مفروغا منه وحقيقة لاريب فيها توجه وفد من وجوه القوم يطلب شروط التسليم ويلتمس الأمان فأعطاهم عهداً جاء فيه : قد ورد من سألتموه الترسل والاجتماع معى وذكروا عنكم انكم التمستم كتابا يشتمل على أمانكم فى أنفسكم وأموالكم وبلادكم وجميع أحوالكم ... لكم علىّ أمان الله التام العام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام فى أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم وعلى أنه لايعترض عليكم معترض ولايتجنى عليكم متجن ولايتعقب عليكم متعقب وعلى أنكم لتصانون وتحفظون وتحرسون(١) .

وهكذا تعهد الفاطميون باحترام مبدأ الملكية الخاصة وعدم انتزاع الأراضى من أيدى أربابها . ونعتقد أن كل ما حدث إنما هو الاستيلاء على أملاك الأسرة الحاكمة قبل عهدهم وأراضى الدولة وهذا أمر طبعى . وبعد ذلك أخذ الفاطميون فى توزيع جانب من الاراضى العامة بالإنعام بها على المغاربة وغيرهم من الاتباع ، إما على هيئة التمليك المطلق أو الانتفاع بإيرادها حتى يستمدوا ولاءهم ويحتفظوا بإخلاصهم . ولكن المقدسى ذكر لنا رواية غريبة فقال : سألت بعض المصريين ببخارى عن الخراج فقال ليس على مصر خراج ، ولكن يعمد الفلاح إلى الارض فيأخذها من السلطان

---

(١) المقريزى : اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا ص ٦٧ — ٧٠

ويزرعها فإذا حصد ودرس رشمت بالعرام وتركت ثم يخرج الخازن وأمين السلطان فيقطعون كرى الارض بمقدار ما اقتطعه سقلت فلا يكون لأحد ثم ملك وضيعةقال لا اللهم إلا أن يكون رجل قد اشترى ممن أقطعه السلطان فى القديم ووهبها فاحتاج هو أو ذريته إلى ثمنها فباعها لعامة الناس»(١) . ولنا على هذه الرواية التى أوردها الجغرافى المذكور ملاحظات نجملها فيما يلى :

أولا : نعلم أن المقدسى زار مصر وأقام فيها زمناً وحدثنا عن مشاهداته ووصف لنا الكثير من مصادر الثروة فيها وصناعاتها المختلفة والخراج وغير ذلك فمن الغريب حقاً أن يسأل بعض المصريين المقيمين فى بخارى عن الملكية العقارية فى بلادهم وكان من السهل عليه أن يدرس الأمر كله أثناء إقامته فى البلاد نفسها ويستقصى أخبار هذا الموضوع من أهلها وبذا يتأكد من حقيقة الأمر .

ثانياً : يقول من سألهم المقدسى بعدم وجود خراج على مصر ، وهذا يخالف ما ذكره المحققون من المؤرخين والجغرافيين والفقهاء فى العصر الفاطمي وغيره .

ثالثاً : إن الحجة التي أدلى بها هؤلاء القوم لا تحمل أى معنى عن انعدام الملكية الخاصة في مصر فالواقع أن مراجعة المساحة المزروعة كل سنة كان اجراء مالياً بحتاً الغرض منه معرفة الأراضي التي غمرها ماء الفيضان غمراً تاماً أو جزئياً أو عجز الماء عن الوصول إليها إذ على أساس هذا يزيد الخراج المفروض على الأرض أوينقص ، ونعتقد أن كلام هؤلاء الناس ينصب على الأراضى العامة التابعة لبيت المال فهذه كانت تؤجرها الحكومة للفلاحين ويدفعون عنها إيجاراً محدوداً أوتعطيها لهم وفق نظام المزارعة أو المقاسمة فى المحصول .

رابعاً : إن الشطر الأخير من عبارة المقدسى يقرر صراحة ودون لبس وجود الملكيات الخاصة ولسنا نعرف على وجه التحديد مساحة الأراضى التى أقطعت فى العصور المختلفة بالشكل الذى أشار إليه المؤلف .

ويخيل إلينا أن الغموض الذى يحيط بموضوع الملكية ناشىء عن عدم التفرقة

---

(١) احسن التقاسيم ص ٢٢١

بين أراضي الامتلاك الخاص وأراضي الحوز(١) . وعدم التمييز بين الملكية والقبالة ، والواقع أن نظام تقبيل الأرض عمل مالى بحت الغرض منه تسهيل جباية الضرائب العقارية ولا علاقة لهذا بملكية الأرض مطلقا وسنشرح موضوع القبالات عند كلامنا على النظام المالى فى عصر الفاطميين .

وقد ذكر المقريزى العبارة التالية « وكان القاضي الرشيد بن الزبير أيام مشارفته الصعيد الأعلى قد طالع المجلس الأفضلى بحال أرباب الأملاك هناك وأنهم قد استضافوا إلى أماكنهم من أملاك الدواوين أراضى اغتصبوها ومواضع مجاورة لأملاكهم تعدوا عليها وخلطوها بها وحازوها» وأشار بارجاعها إلى الديوان . وقد أثبتت الأبحاث التى أجريت صحة هذا البيان ولكن الحكومة أصدرت منشوراً قرىء بالصعيد الأعلى باقرار جميع الأملاك والأرضين والسواقى بأيدى أربابها الآن من غير انتزاع شىء منها ولا ارتجاعه وأن يقرر عليها من الخراج مايجب تقريره (٢) . ولرواية المقريزى أهميتها الكبرى لأنها :

(١) تعترف بالخراج على الارض خلافاً لما ذكره البعض للمقدسى

(٢) وتحدثنا عن الاملاك والملاك .

(٣) وأكثر من هذا توضح لنا أن الفاطميين كانوا أحياناً يعدون وضع اليد زمناً على أملاك الدولة أوالأراضى غير المملوكة — والتى تعتبر من مال الديوان — مما يكسب واضع اليد حق امتلاكها .

وإذا قيل إنهم قصدوا من وراء هذا العمل زيادة الخراج كما حدّث المقريزى أنه «لما سرت هذه المصالح إلى جميع أهل هذه الأعمال حصل الاجتهاد فى تحصيل مال

---

(١) ويقصد بها الأراضى التى تعد ملكا لبيت المال فلا هى خراجية ولا هى عشرية وهى مامات أربابه بلا وارث وآل لبيت المال أو فتح عنوة وأبقى للمسلمين الى يوم القيامة وحكمه أن يجوز للامام دفعه للزراع باحدى طريقتين أما باقامتهم مكان الملاك فى الزراعة واعطاء الخراج عليها وأما باجارتها لهم بقدر الخراج (ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٣٩٥) .

(٢) الخطط ج ١ ص ٨٤ — ٨٥

الديوان وعمارة البلاد (١) أدركنا أنهم كانوا يقدرون أهمية الملكية ؛ وما أدركوا هذه الحقيقة إلا بالموازنة بين ارتفاع أراضى الامتلاك الخاص وغلة الاراضى الديوانية .

ونرى فى عقود الوقف التى يرجع تاريخها إلى العصر الفاطمى تأييداً لمبدأ الملكية إذ لا يعقل أن يمنح شخص حق الاستفادة من هذا النظام فى أرض ليس له فيها سوى حق الانتفاع وتوزع عليه عاماً بعد آخر ولا معنى للقول إنه يوقف إيرادها لانه بهذا يسلب المالك الاصلى حق الاستفادة من ملكه . والحقيقة أن إقرار الإسلام لمبدأ الوقف يتفق مع اعترافه بمبدأ الملكية ، وفيما يلى نص أحد عقود الوقف وتاريخه سنة ٤٠٢ هـ «بسم الله هذا ماأوقف الفقيه عبدالله بن محمد بوقفيته هذه الضيعة بحدودها وحقوقها وطابرها ووعرها وبناءها ومعابرها وخبائها وشجرها ومجازها وكل هو حق فيها لها وكل حق فيها خارج منها حبساً ثابتاً ما دامت الأرض ومن عليها (٢) . ومن هذا النص نعلم أن الواقف يؤكد ملكيته التامة وأن الصيغة المذكورة لا تختلف تماماً عن صيغة الوقفيات اليوم فى ظل نظام الملكية الفردية التامة .

وأخيراً نرى من الضرورى قبل ختام موضوع الملكية أن نعرض لما يراه بعض الكتاب من أن الأرض كانت ملكا للجماعة (٣) ويبدو لنا أن منشأ هذه الفكرة نظام الضياع والإقطاعيات وأراضى الحوز ففى هذه الحالات توزع الأرض على المستأجرين فى كل عام أو فى فترات من ثلاث أو أربع سنوات حسب التقاليد المرعية فى هذا العصر ولازالت وزارة الأوقاف فى مصر ونظار الأوقاف وكبار الملاك يعرضون

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٨٥

(٢) Répertoire d' epigraphie Arabe, Tome VI, No.2148.(dans le livre)

(٣) Silvestre de Sacy:Sur la nature et les revolutions du droit de propriété de ce pays par les Arabes Musulmans iusqu' à l' expédition Francaise, p. 181

الأرض للمزايدة بين المزارعين كل عام أو لمدة محدودة يعلن عنهـا . أما فيما يختص بصغار الملاك أو متوسطيهم ممن يزرعون الأرض لحسابهم ويستأجرون العمال لهـذا الغرض أويزرعونها بأنفسهم وأهليهم فهى ملك لهم لاتشاركهم فيها القرية أوالجماعة . والراجح أنه إذا كانت الأراضى ملك الجماعة ويوزع زمام القرية سنويا على الفلاحين فلا معنى لأن يبيع البعض حق الانتفاع أويورثه مادامت القاعدة تقسيم الارض عاما بعد آخر وقد لا يكون نصيب مزارع مافى عام معين نفس نصيبه فى العام الذى يليه . ومن العوامل التى ساعدت على الظن أن الارض ملك الجماعة نظام مراجعة الارض السنوية غير أن هذه العملية قصد بها تقدير الخراج فما دام الرى بالحياض يعتمـد على مبلغ وصول ماء الفيضان إلى الارض فليس من المستطاع تقدير المساحة المنزرعة والخراج المفروض عليها تقديراً ثابتاً فكان من اللازم أن يخرج العمال المختصون لعمل مساحة الارض لبيان ما غمره الماء ومالم يغمره حتى يتيسر تقـــدير المبالغ المستحقة للحكومة . ويظهر أنه كان يفرض الخراج على أراضى القرية جملة لتسهيل الجباية وفى هذه الحالة لابد من معرفة أرض كل فلاح وصلها الماء أو عجز عن الوصول إليها . ويلاحظ أن هذا النظام لا وجود له فى الأراضى التى تروى ريا دائماً إذ من السهل فرض الخراج على المساحة التى يمتلكها الفلاح دون الحاجة إلى مراجعتها سنويا .

نظام الاقطاع :

قسم الفقهاء المسلمون الاقطاع إلى تمليك واستغلال (١) . ويلاحظ أن الاقطاع قد يشمل الأرض نفسها أو ارتفاعها ، أو قد يكون بعض أنواع الإيرادات تنعم بها الدولة على بعض الأفراد . والأرض المقطعة بالتمليك إما موات واما عامر واما معدن ، والموات ماكان كذلك على مر الزمان أو كان عامراً فخرب وصار مواتاً عاطلا . وأما العامر فالذى لم يتعين مالكوه فان كان الإمام اصطفاه لبيت المـال من الفتوح بحق الخمس أو برضاء الفاتحين لم يجز اقطاع رقبته وصـار حكم الوقف المؤبد وللسلطان استغلاله

---

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٨٧ وما بعدها

لبيت المال أو اختيار من يقوم بعمارة رقبته وأخذ أجرته ويكون الخراج أجرة تصرف فى وجوه المصالح . وان لم يتعين مالكوه فلا نظر للسلطان فيه إلا ما تعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال إذا كانت لمسلم أو ذمى . وإن كان الموات قد مات عنه أربابه بلا وارث صار لبيت المال لا يجوز اقطاعه ولا بيعه . واقطاع الاستغلال إما خراج واماعشر فى حالة الخراج ان كان المقطع من أهل الصدقات لايجوز قطع مال الخراج لأن الخراج فىء لا يستحقه أهل الصدقة . وإن كان من أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض فلايصح أن يقطعه وإن جاز أن يعطى من مال الخراج . وإن كان من أهل الفىء وهم أهل الجيش فهم أخص الناس بجواز الاقطاع(١) . وكانت الاقطاعات فى الزمن الأول قليلة إنما كانت تجبى الأموال إلى بيت المال ثم ينفق منها علي الجند ، وربما أقطعوا القرية ونحوها وقرروا على مقطعها شيئاً يقوم به لبيت المال فى كل سنة ويسمي ذلك المقاطعة (٢).

هذا من الوجهة النظرية أما من الوجهة العملية فلم تكن الحكومات الاسلامية لتتقيد دائما بآراء الفقهاء وهنا نتساءل : أي أنواع الاقطاع وجد فى عصر الفاطميين ؟ وما ذا كان مركز المقطعين ؟ جاء فى منشور اقطاع أصدرته الحكومة الفاطمية ما يلى : خرج أمره بأن يوعز إلى ديوان الانشاء يكتب هذا السجل بتمليك الجهة المقدم ذكرها بجميع حدودها وحقها وظاهرها وباطنها وأعاليها وسافلها وكل حق له داخل فيها وخارج عنها وماهو معروف بها ومنسوب إليها تمليكا مخلداً وانعاماً مؤبداً وحقاً مؤكداً يجرى على الأصل والفرع(٣) . وهذه الصيغة لاشك أنها تدل علي إقطاع التمليك وفيه تنازل الدولة تنازلا تاماً مطلقاً عن جزء من الأراضى التابعة لها إلى بعض الأفراد ولاريب أن كثرته تساعد على انتشار الملكيات الخاصة . ونظن أن الحكومة الفاطمية فى العصر الأول أكثرت من التصرف فى أراضى الحوز على هذا

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣

(٢) شرحه ج ٣ ص ١٢٣

(٣) شرحه ج ٣ ص ١٣٨

الوجه مكافأة لاعوانها . ونرى أن المقطع فى هذه الحالة يمتلك الاض رقبة ومنفعة ، وفى هذا يقول ابن عابدين بعد أن لخص آراء أبى يوسف : إن القطائع قد تكون من الموات وقد تكون من بيت المال لمن هو من مصارفه وإنه يملك رقبة الارض(١) ويقول فى موضع آخر « وللامام أن يعطى الارض من بيت المال على وجه التمليك لرقبتها كما يعطى المال حيث رأى المصلحة إذ لا فرق بين الارض والمال فى الدفع للمستحق فاغتنم هذه الفائدة فانى لم أر من صرح بها وإنما المشهور فى الكتب أن الاقطاع تمليك الخراج مع بقاء رقبة الارض لبيت المال(٢) .

وبجانب النوع السالف الذكر نجد اقطاع الاستغلال وهو فى الواقع لا يزيد عن نظام الالتزام فيمنح بعض أراضى الدولة إلى الافراد من الوزراء (٣) والامراء (٤) والاجناد (٥) وغيرهم وكان المقطع يدفع مبلغاً معيناً يذكر فى الامر الصادر باقطاعه جهة ما وهذا المبلغ يقل بطبيعة الحال عما يجبيه المقطع من أهل الجهة والفرق بينهما هو الفائدة التى تعود عليه من هذا العمل . وكانت الوثيقة التى يصدرها الديوان للمقطعين فى العصر الفاطمى تدعى السجل (٦) ولم يكن من الضرورى أن يقطع الرجل جهة واحدة فى مكان واحد بل جاز أن يشمل اقطاعه جهات متفرقة . ويظهر

---

(١) رد المحتار جـ ٣ ص ٤٠٩ ـ ٤١٠

(٢) شرحه جـ ٣ ص ٤٠٩ — ٤١٠ ولا شك أن رأى ابن عابدين هذا وهو حجة فى المسائل الفقهية يعد ردا على رأى جود فرا ديمو مبين وغيره من الكتاب المصريين الحديثين ممن أخذوا بوجهة نظره . وهؤلاء يقولون إن الاقطاع أمر شخصى لادخل فيه لحقوق الملكية ولا أحكام الوراثة سواء فى ذلك مايسمى اقطاع التمليك أواقطاع الاستغلال (راجع كتاب La Syrie تأليف جودفرى ديمومبين المقدمة ص ١٤ والواقع أن المنشور الذى أشرنا إليه يحمل معنى تمليك أرض الجهة لاخراجها كما يتضح من دراسة النص) .

(٣) المقريزى . الخطط جـ ٢ ص ٦

(٤) شرحه جـ ١ ص ٨٣

(٥) شرحه جـ ١ ص ٨٣

(٦) القلقشندى . صبح الأعشى جـ ٣ ص ١٣٨ والمقصود بالديوان «ديوان الانشاء»

أن الإقطاع كان يشمل أحياناً ارتفاع بعض النواحى يستولى عليه المقطع كما قد يفهم من عبارة المقريزى عن الوزير يعقوب بن كلس إذ أن الخليفة العزيز ، عمل له إقطاعاً فى كل سنة بمصر والشام مبلغه ثلثمائة ألف دينار (١) .

وكثيراً ما لجأ الخلفاء الفاطميون إلى مصادرة الإقطاعات وحلها اذا أثار المقطعون سخطاً عليهم ولا تحدثنا المصادر إن كانت الحكومة صادرت اقطاعات التمليك أو الاستغلال ويظهر أنها لم تكن تراعى التمييز بين الحالين وهذا شأن الحكومات الاستبدادية . وفى هذا العمل اختلف رجال الفقه فقد قال ابن نجيم ، وفيما أفتي به العلامة قاسم التصريح أن للامام أن يخرج الاقطاع عن المقطع كما شاء وهو محمول على اذا ما أقطعه أرضاً عامرة من بيت المال فاحياها ليس له إخراجه عنه لأنه صار مالكا للرقبة كما ذكره أبو يوسف فى كتابه الخراج (٢) . وقد قدمنا رأى ابن عابدين فى اعتبار المقطع بالتمليك لأى نوع من الأرض كمالكا لرقبتها وفى هذه الحالة تعد مصادراتها اعتداء على حق الملكية .

وقد ترتب على هلاك الألوف من الاهالى فى أيام المستنصر بالله بسبب القحط والوباء أن انتقلت ملكيات خاصة كثيرة إلى بيت المال لعدم وجود الورثه الشرعيين وبذلك زادت مساحة أراضى الدولة على حساب اراضى الامتلاك الخاص وتبع ذلك كثرة عدد الاقطاعات . وفى وزارة الأفضل بن أمير الجيوش صدرت الأوامر بحل الاقطاعات جميعها . ونفضل اقتباس رواية المقريزى عن هذا الحادث بحذافيرها حتى يتسنى لنا التعليق عليها « وقال الأمير جمال الدين والملك موسى بن المأمون البطائحى من اختلال أحوال الرجال العسكرية والمقطعين وتضررهم من كون إقطاعاتهم قد خس ارتفاعها وساءت أحوالهم لقلة المتحصل منها ، وأن إقطاعات الأمراء قد تضاعف ارتفاعها وازدادت عن غيرها ، وأن فى كل ناحية من الفواضل للديوان جملة تجىء بالعسف ويتردد الرسل من الديوان الشريف بسببها فخاطب الأفضل بن أمير الجيوش

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٦

(٢) الأشباه والنظائر ص ١٩٤

فى أن يحل الاقطاعات جميعها ويردها كلها ، وعرفه أن المصلحة فى ذلك تعود على المقطعين والديوان لأن الديوان يتحصل له هذه الفواضل جملة يحصل بها بلاد مقررة فأجاب إلى ذلك وحل جميع الاقطاعات وراكها ، وأخذ كل من الأقوياء والمميزين يتضررون ويذكرون أن لهم بساتين وأملاكا ومعاصر في نواحيهم ، فقال له كل من كان له ملك فهو باق عليه لايدخل فى الاقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء آجره ، فلما حلت الاقطاعات أمر الضعفاء من الأجناد أن يتزايدوا فيها فوقعت الزيادة فى إقطاعيات الأقوياء إلى أن انتهت إلى مبلغ معلوم ، وكتبت السجلات بأنها باقية فى أيديهم إلى مدة ثلاثين سنة لايقبل عليهم فيها زائد ، وأحضر الأقوياء وقال لهم ما تكرهون من الاقطاعات التى كانت بيد الأجناد ؟ قالوا كثرة غيرها ، وقلة متحصلها وخرابها وقلة الساكن بها ، فقال لهم ابذلوا فى كل ناحية ما تحمله وتقوي رغبتكم فيه ولاتنظروا فى العبرة الأولى ، فعندذلك طابت نفوسهم وتزايدوا فيها إلى أن بلغت الى الحد الذى رغب كل منهم فيه فاقطعوا به ، وكتب لهم السجلات على الحكم المتقدم ، فشملت المصلحة الفريقين وطابت نفوسهم ، وحصل للديوان بلاد مقررة بما كان مفرقا فى الاقطاعات بما مبلغه خمسون ألف دينار » (١) .

ويبدو من العبارة المتقدمة أن الأمراء وكبار المقطعين انتهزوا فرصة الاضطراب أيام المستنصر ، فزادوا من إقطاعهم ، ثم أخذوا فيما بعد يجيرون على مافى أيدى صغار المقطعين ، ويحتمل أنهم أرغموهم على التماس الحماية منهم مقابل رسم مقرر ، ولهذا زادت إيرادات الإقطاعات الكبيرة ، واشتكى صغار المقطعين الأمر الذى حمل الحكومة على التدخل لإنصافهم ، ومن جهة أخرى كان حل الاقطاعات إجراء ماليا أرادت به الحكومة زيادة إيراداتها ، خاصة وقد جرى كبار المقطعين بوجه خاص على عدم أداء المبالغ المطلوبة لبيت المال كاملة ، بل اعتادوا إبقاء جانب منها أملا أن تسامحهم الحكومة . ولهذا عاد حل الاقطاعات على بيت المال بزيادة كبيرة فى المتحصل منها سنويا . وتدل عبارة المقريزي عن البساتين والمعاصر أن المقطعين كانوا يقومون

---

(١) الخطط : ج ١ ص ٨٣

بأعمال الإصلاح فى نواحيهم وينشئون بعض الصناعات الزراعية (١) .

ونلاحظ كذلك أن المقطعين كانوا من الأجناد ، ويمكن تعليل هذه الظاهرة بأن الحوادث العنيفة التى هزت المجتمع المصرى والحياة الاقتصادية فى خلافة المستنصر بالله نشرت الفقر فى صفوف الكثيرين فأصبح من العسير على أفراد الشعب الاشتراك فى المزايدات التى كانت تعقد بشأن هذه الإقطاعات ، وصار القادرون على هذا العمل من الأجناد والموظفين والأمراء من ذوي الرواتب الثابتة . أضف إلى هذا أن زيادة المدة إلى ثلاثين سنة أمر جدير بالملاحظة لأنه يحدث لأول مرة ، ويرى المستشرق دى ساسى أن جعل الأراضى المملوكة للدولة فى أيدى رجال الجيش والموظفين وإطالة المدة إلى ثلاثين سنة من الظروف التى مهدت لنظام الاقطاعات الحربية الذى أدخله الأيوبيون فى مصر للمرة الأولى (٢) فى العصر الاسلامى . إلا أن هناك أمرا ينبغى ألا يفوتنا تأكيده بخصوص الاقطاعات فى العصر الفاطمى الأخير ذلك أنه برغم اطالة المدة ووقوع القطائع في أيدى الأجناد فانها لم تزد فى الواقع عن كونها تأجير أراضى الدولة الى طائفة من القادرين على دفع أجرة الأرض أوخراجها فى أوانه بانتظام ، كما يلاحظ أنها لم تؤد الى عدم دفع رواتب الأجناد لأن الاقطاع فى العصر الفاطمى كان مرتبطا بما يدفعه المقطع الى بيت المال كل سنة ، ولا يشترط

---

(١) يرى Becker اننا نجد فى مصر الفاطمية لآخر مرة مقطعين يقيمون فى أراضيهم ويعملون على اصلاحها ويخلقون مشاريع صناعية بسيطة كعاصر الزيت . والحقيقة أن فى هذا القول مبالغة إذ أن الملتزمين فى مصر العثمانية وخاصة الامراء منهم كانوا يقيمون أحيانا فى أملاكهم ويغرسون البساتين وأشجار الفاكهة والكروم ويربون الماشية ويستغلون الانتاج الزراعى فى بعض الصناعات . وحتى فى العصر المملوكى اعتاد المقطعون زيادة اقطاعاتهم من وقت لآخر (راجع
La féodalité islamique, Par, A. N. poliak Revue, d' Etudes Islamiques, année 1936, pp. 256—57) والمراجع التى أشار اليها فى حواش صحيفة ٢٥٠ (رقم ٥ر٦ ، ٥ ، ٢٥١ (أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

(٢) Sur la nature et les révoiutions du droit de propriété territoriale depuis la conquête de cc pays par les Arabes Musulmans jusqu 'à l 'expédition Française, pp. 214-215 .

فى حيازته أى التزام بالخدمة العسكرية من جانب المقطع (١) ، ولهذا لا نرى وجها لاعتبار عمل أملته الظروف والمصلحة المالية على الحكومة الفاطمية ممهدا لنظام الاقطاع الحربي فى عصر خلفائهم .

وينبغى ألا نختم كلامنا دون أن نعرض لظاهرة جديدة حدثت فى أواخر أيام الدولة الفاطمية ، ذلك أنه أصبح للخلفاء إقطاعات (٢) يمنحها الوزير صاحب السلطان الفعلى فى البلاد إلى سيده الشرعى الذى صار من الوجهة العملية ولا حول له ولا قوة .

---

(١) يلاحظ أن الايوبيين والمماليك جروا على عادة منح الأمراء والاجناد الاقطاعات بدل الراتب النقدى فى الغالب ومقابل الخدمة العسكرية وهذا لا يمنع منحهم الاقطاعات لبعض الناس دون اشتراط الخدمة عليهم .

(٢) أبو شامه : كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١١٦ وقد اتبع التقليد فى العراق منذ سنة ٣٣٤ هـ (راجع المصدر ذاته ج ١ ص ٣١) .

الفصل الثـــانى

نظام الرى والزراعة

كانت الزراعة ولا تزال المظهر البارز فى حياة مصر الاقتصادية ، وإن انتظام ورود ماء الفيضان جعل فى الاستطاعة رى الاراضى فى هذه البلاد الصحراوية شبه المدارية . ولقد كان أثر الفيضان عظيما فى العصور الوسطى بالنسبة الى رخاء البلاد وغنى السكان ومبلغ الايرادات التى تحصل عليها الحكومات .

وكان المصريون يقسمون الارض إلى حياض يصلها المـاء فى وقت الفيضان بواسطة شبكة واسعة من الترع التي تسد حتى يبلغ ارتفاع النيل حدا معينا . وكى يتسنى غمر هذه الحياض بالمـاء كان من الضرورى أن يكون الفيضان عاديا ، وأن تطهر الترع فى فصل الجفاف ، وأن يكون مستوى ماء الفيضان أعلى من مستوى قاع الترع التى تحمله الى الحياض ، ولهذا السبب كانت الجسور من الأهمية بمكان عظيم إذ عليها يتوقف بقاء المـاء فوق سطح الحياض ومنعها من التسرب ثانية الى النهر من وراء الجسور .

من هـذا يتضح أن نجاح الزراعة فى مصر كان يتوقف على عاملين : وهما الطبيعة والإنسان . أمامن حيث العامل الأول فاننا نجد أن الفيضان المنخفض معنـاه استحالة رى جميع الأراضى ممـا يعقبه نقص المحصول ، وعجز الحكومة عن جباية الخراج ، ولهذا تناقص الخراج كثيرا فى أيام الأزمة الكبرى التى حدثت فى خلافة المستنصر بالله كما يتضح من مراجعة مقاديره (١) . أما الفيضان العالى فكان يؤدى إلى اغراق الأراضى وإتلاف الزرع وهلاك النسـل ودمار البيوت ، وفى كل من الحالتين تصبح البلاد مهددة بالقحط الذى كثيرا ما صحبه الوباء ، كما سنوضح هذا عند كلامنا على الأزمات فى العصر الفاطمى

وقد اختلفت آراء الكتاب فى بيان الحد اللازم لرى الأراضى حتى لا تقحط ، فعند المسعودي الذى عاش إلى ما قبيل العصر الفاطمى بسنوات قلائل كان فى ستة

---

(١) أنظر ما كتبناه بعد فى موضوع الضرائب العقارية

عشر ذراعا تمام الخراج وخصب البلاد ، وفي سبعة عشر وثمانية عشر ذراعا استبحر من أرض مصر الربع ، وفى ذلك ضرر لبعض الضياع ، أما إن زاد عن ثمانية عشر ذراعا حدث بالبلاد الوباء (١) . وفى نظر القضاعي الذى كتب فى صدر العصر الفاطمى كان الحد اللازم للرى حتى لا تقحط البلاد أربعة عشر ذراعا ، فاذا بلغ النيل ستة عشر ذراعا كان ذلك الحد الذى يفضل عن الحاجة ويبقى عند الناس قوت سنة أخري ، أما النهايتان المخوفتان ، فهما اثنى عشر وثمانية عشر ذراعا (٢). ولكن ناصر خسرو الذى زار مصر فى عهد المستنصر قال : إن سبعة عشر ذراعا هى المستوى العادى ، فاذا نقص الفيضان عنها عجز السلطان (٣) عن الحصول على الخراج (٤) كاملا . وقد أورد عبد اللطيف البغدادى الذى وفد علي مصر بعد الفاطميين بقليل أرقاما لا تختلف كثيرا عما اقتبسناه إذ اعتبر ستة عشر ذراعا الحد الضرورى المسمى مال السلطان ، إذ كان يستحق عند بلوغه الخراج ، ويسمح برى نحو نصف البلاد ، ويغل عن القوت بمقدار ما يمير أهل البلاد سنتهم جميعا مع توسع ، فان زاد ارتفاع الفيضان على ستة عشر ذراعا إلى ثمانية عشر غلت الأرض ما يمير أهل البلاد سنتين . ولكن إذا نقص عن ستة عشر ذراعا تعذر الحال بسبب أن البلاد تكون فى هذه الحالة قد شرقت . واعتبر المؤلف نفسه العشرين ذراعا غاية الافراط (٥).

وبرغم هذه التقديرات المتباينة يبدو أن حد الوفاء فى العصر الفاطمى كان ستة عشر ذراعا إذ أمر المعز لدين الله بالنداء إذا بلغ النيل هذا الحد (٦) ، كما أن المقريزى نفسه قال : إن قانون النيل إلى ما بعد الخمسمائة كان ستة عشر ذراعا فى مقياس الجزيرة « وكانوا يقولون إذا زاد عن ذلك ذراعا زاد خراج مصر مائة ألف

---

(١) المقريزى جـ ١ ص ٥٩
(٢) شرحه جـ ٢ ص ٥٩
(٣) ، (٤) — Sefer Nemeh : p. 117
(٥) أخبار مصر ص ١٨٦ ، ١٨٨
(٦) المقريزى الخطط جـ ١ ص ٦١

دينار لما يروى من الأراضي العالية (١)» ، وينبغى ألا يفوتنا أن نذكر أنه فى حالة الافراط ضرر بالبهائم إذ تغرق الأراضى فيقل الكلأ والمرعى .

ونظراً لأن تحسين الرى في مصر يرتبط بعمق الترع والقنوات ارتباطه بالمحافظة الكاملة على الجسور المقامة فى عرض وادى النيل ، هنا تبدو أهمية العامل الانسانى وقيمة الواجب الملقى علي عاتق الحكومة . والواقع أنه لايوجد بلد في العالم مثل مصر يتوقف فيه الرخاء والرفاهية على عمل الحكومة إذ فى ظل الحكومة الساهرة على مصالح البلاد تتخذ كافة السبل لحفر الأقنية وتعميقها على الدوام ، وإقامة الجسور وصيانتها . ولم يفت الحكومة الفاطمية المستقلة التى نافست بغداد وطمحت إلى زعامة العالم الاسلامى أن توجه التفاتها إلى هذه المسائل الحيوية كما سنوضحه بعد .

وكانت صيانة الجسور عملا إجباريا ، وكان لديهم نوعان منها وهما : الجسور السلطانية فى الأعمال الشرقية والغربية والاشراف عليها من مهام الحكومة المركزية . وفى أيام ابن مماتى ، أى فى عهد صلاح الدين الأيوبى ، كان لها رسوم تستخرج بأيدى مستخدمين من الديوان ، وينفق مايجمع على هذا العمل ، وقد أصبحت هذه الرسوم جزءاً من الخراج يدفعه الفلاحون بنسبة ما يزرعه كل منهم(٢) . أما الجسور البلدية الخاصة النفع بناحية دون أخرى ، وبعبارة أخرى الجسور المحلية ، فقد كان الملاك والمتقبلون يتولون إقامتها وصيانتها فى أشهر معلومة ، أما نفقات هذا العمل فكانت تخصم من الخراج الذى يتعين على هؤلاء دفعه (٣) ، وتدل على ذلك البيانات الواردة فى أوراق البردى التى نشرها جروهمان ، فقد جاء فى كشف حساب زراعى ما يأتى :ـ

قرط ٧ جزر ١/٣ + ١/٣٢ و .. ( ) ١/٢ والأعوان ١/٢٤

أرز ١/٨ قمح ١/٢٤ الجسور ١/٤ (٤).

---

(١) شرحه ج ١ ص ٦٠

(٢) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٦٠

(٣) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٢ ، ابن مماتى : قوانين الدواوين (مخطوط ص ٩٥)

(٤) Arable Papyri (Economic Texts), ms., Vol. VI, p. 70

وكانت الزراعة قاصرة على شريط ضيق من الأرض يمتد على جانبي النيل والترع التى تخرج منه ومن فروعه ، فاذاورد ماء الفيضان غمر الأراضى وظل فوق سطحها مدة كافية من الزمن حتى يتسنى للأرض أن تتشبع بالماء تماما وحتى يتيسر رسوب الطمى الذى يكسبها الخصب وقوة الانماء . وإذا تم هذا كله أخذ الفلاحون فى صرف الماء تدريجا عن الأراضى وإرجاعه مرة ثانية الى النهر ، وبعد الانتهاء من هذه العملية كانوا يتركون المحصول حتى أوان النضج ثم يبدأون الحصاد .

وكانت الأرض تظل فى معظم الجهات دون زراعة شيء فيها حتى أوان ورود الفيضان الجديد . ولا ريب أن تعطيل الأرض زمنا مما اقتضته طبيعة الاعتماد على الفيضان السنوي ، وهذا نظام كان فيه اسراف ولم يسمح الا بزراعة محصول واحد فى السنة من المحاصيل الأساسية . وهكذا امتازت مصر بالزراعة الشتوية ، وظل هذا حالها حتى القرن التاسع عشر الميلادى حين أقدم محمد على باشا على ادخال نظام الرى الصيفى فى الدلتا .

وقد انقسمت السنة الزراعية فى العادة قسمين هما فصلا الزراعة الشتوية والصيفية ولكل منها موعده ومميزاته وغلاته المختلفة (١)

الزراعة الشتوية :

وتبدأ فى ديسمبر وتمتد حتى مارس وكانت تشمل نوعين من المحاصيل .

١ — البياضى وذلك فى الأراضى التى استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان وبذلك لم تكن فى حاجة إلى الرى الصناعى حتى موعد الحصاد . وقد كانت محاصيل

---

(١) راجع المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠١ — ١٠٣ و ٢٦٤ — ٢٦٩ وكذلك ما كتبه علماء الحملة الفرنسية فى كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى « ترجمة ص ٣٤ — ٨٦ » ثم الرسالة المخطوطة بقلم الدكتور عز الدين أحمد فريد وعنوانها Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, pp. 36-37

ويلاحظ أن البيانات الخاصة بالزراعة ومواعيدها وطريقتها مما ذكره المقريزى لا تختلف كثيرا عما كتبه المتأخرون من حيث الأسس الأولية وهذا راجع إلى سيادة نظام الرى بالحياض .

هذا النوع تسود معظم أراضى مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم ، ولكنها كانت قليلة فى الوجه البحرى .

٢ — الشتوى ويشمل المحاصيل التى اختصت بها الأراضى التى لم يغمرها الماء غمرا كاملا أو لم يغمرها مطلقا وفى هذه الحالة كان لابد من الالتجاء إلى الرى الصناعى بحفر الآبار وبرغم تكاليف المحاصيل من هذا النوع كان الربح الناتج منها أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول .

الزراعة الصيفية:

بعد أن يتم حصاد المحاصيل الشتوية بنوعيها لم تكن الزراعة تتيسر إلا حيث يمكن توفير الماء ولهذا اقتصرت زراعة المحاصيل الصيفية على الأماكن الواقعة على جانبي النهر نظراً لجفاف الترع . وكانوا فى هذه الحالة يرفعون الماء من النيل بالسواقى والقواديس وغير ذلك من العجلات المائية حسب تعبير ناصر خسرو فى كتابه «سفر نامه ص ١١٨» .

وكان بعض أغنياء الزراع يستغلون جانبا من أراضى الحياض فى الزراعة الصيفية بحفر الآبار، وكان الفصل الصيفى يمتد من ابريل حتى حوالى آخر يوليو .

المحاصيل الشتوية :

وكان أهمها القمح والشعير والفول والكتان والبصل والعدس والبرسيم والجلبان وسنتكلم على بعض هذه المحاصيل بشيء من التفصيل .

القمح : وكانت زراعته تشغل الجزء الأكبر من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة الشتوية لأنه الغذاء الأساسى لأهل البلاد بسبب عدم استعمال الذرة التى لم يذكرها أحد من الجغرافيين والرحالة والمؤرخين عن العصر الفاطمي ، كابن حوقل والمقدسى وناصر خسرو والادريسى. وكانوا يزرعون القمح فى كل أنحاء الدلتا والوجه القبلى وخاصة فى الأخير حيث كان منه معظم متحصل الديوان من الغلال ومبلغه نحو مليون أردب فى السنة (١) .وقد اختصت بعض الجهات كمنطقة سخا بانتاج أنواع

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٤٦٥

ممتازة من القمح (١) .

الشعير وكانت زراعته منتشرة في جميع البلاد من أسوان جنوبا حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا .

البرسيم: وكانت زراعته ذات أهمية كبيرة ويظهر أنها لم تكن تتعدى فرشوط جنوبا (٢). ومن الطبعى أن يعنى أهل البلاد بزراعته لما له من أثر مفيد فى التربة كما كان أعظم غذاء للماشية إذ لم تكن مصر من البلاد التى توافرت بها المراعى الطبيعية الجيدة .

الكتان: ولما كانت الأراضى التى يرويها النيل متفاوتة فى الارتفاع والانخفاض أى لم تكن ذات مستوى واحد فأوطأ الأراضى والتى تظل مغمورة بالماء أطول مدة هى التى تختار لزراعة الكتان . ويدل تركز صناعة المنسوجات التيلية فى العصر الفاطمى فى تنيس ودمياط وشطا ودبيق والقيس ودميرا والبهنسا وأهناس وأسيوط على أن أهم الجهات التى انتشرت فيها زراعة الكتان كانت أسيوط والمنيا والفيوم والدلتا . واختلف الكتاب من حيث الجودة حسب الجهات فبوصير مثلا اختصت بزراعة النوع الرفيع (٤) بينما كان ما يزرع فى الفيوم دون المستوى(٥)، ويرجع السبب فى حالة الأخيرة إلى أن أراضيها كانت تنال من ماء الفيضان أقل مما تناله الأراضي الأخرى فى بلاد الصعيد . ويتضح من هذا السبب أيضا أن أحسن الأنواع كانت من انتاج أراضى الدلتا الداخلية .

الحلبان : نوع من العلف قال عنه ابن العوام إنه لا يحتاج إلى السقى الكثير(٦).

---

(١) ابن حوقل : المسالك والممالك ص ٨٩

(٢) Farid : The Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, p. 46.

(٣) كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى بقلم المسيو جيرار ص ٦٦

(٤) المقدسى : أحسن التقاسيم ص ٢٠٣

(٥) شرحه ص ٣٠١

(٦) كتاب الفلاحة ج ٢ ص ٧١

وذكره ابن مماتى عند الكلام على نباتات مصر (١) وقال النابلسي بوجوده في الفيوم(٢) واسمه باللاتينية Larhyrus Salivum وهو حب يشبه الماش ، والماش حب كالكرسنة إلى خضرة قريب الجوهر من الباقلي يؤكل مطبوخا وأجوده الهندى ثم اليمنى وأردأه الشامى (٣) . وقد أمدنا علماء الحملة الفرنسية ببيانات عنه فقالوا إنه يزرع فى الصعيد والفيوم ويقلع بعد مضى ستين يوما ليستهلك أخضر ، أما النبات الذى يراد استخراج الحب منه فيبقى مائة يوم على سوقه وينتج عادة خمسة أرادب . وهذا العلف الجاف لا يأكل تبنه إلا الجمال (٤) . وذكروا أيضا أنه كلما اتجهنا إلى أعالى النيل لاحظنا ارتفاع ثمن هذا العلف لصعوبة زرعه بمقادير كافية (٥) . ومن البيانات التى أوردناها نرى أن هذا النبات اقتصرت زراعته على الفيوم وبعض جهات مصر الوسطي .

المحاصيل الصيفية :

وأهمها قصب السكر والسمسم والقطن والأرز والنيلة والقلقاس والبطيخ والفجل والخس والكرنب .

قصب السكر : لم يتكلم عنه جغرافيو القرن الرابع الهجرى وان دلت على زراعته بعض أوراق البردى ونقرأ فى إحداها ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث ما يأتى « ثمن مائة حزمة الا أربع دينار»(٦). وقد توسع المصريون فى زراعة هذا المحصول كثيرا فى العصر الفاطمى لشدة الطلب على السكر والحلوى بسبب سياسة

---

(١) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠٢

(٢) Salmon: Répertoire géographique de la province du Fayyoum, p. 27 .

(٣) قوانين الدواوين (الناشر — الدكتور عزيز سوريال عطيه) ص ٤٤٤ وراجع المصادر التى أوردها

(٤) المسيو ب . جيرار: كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى ص ٦٠

(٥) شرحه ص ٦١

(٦) A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts) ms., vol. VI. p. 17 .

الحكومة الفاطمية في الحفلات الكثيرة ، وبسبب الحياة الاجتماعية التى سادت هذا العصر . وقد ذكر الادريسى فى أواخر العصر الفاطمى أن زراعته كانت منتشرة على جانب النيل من الصعيد حتى مصب النهر وكانت أصلح الجهات لزراعته تلك التى تقع بين فرعى رشيد ودمياط (١) .

القطن : وفى زراعته خلاف ولكننا نسمع بوجود فندق للقطن فى مصر بمناسبة الرسوم التى ألغاها صلاح الدين الأيوبي عام ٥٦٩ هـ (٢). ومن الجائز أن بعضه كان يرد من البلاد الأجنبية الا أن هذا لا يمنع أن مقادير صغيرة منه كانت تزرع فى الجهات التى يتوافر فيها الري الدائم كالفيوم أو على جوانب النهر . وقد تكلم عليه ابن مماتى ذاكرا محصول الفدان منه والخراج المفروض عليه ، وابن مماتى شبه معاصر للفاطميين .

الأرز : يقول المسيو موصيرى فى مقالة له إن مصر لم تعرف الأرز إلا فى العصر العثمانى ويستدل على ذلك بأن المقريزى لم يذكره بين غلات مصر (٤) . ونعتقد أن غرض الكاتب أن زراعته لم تنتشر إلا فى أيام العثمانيين لأن المصادر تكلمت عليه فى العصر الفاطمى وعلى انتشاره فى جهات كثيرة فقد قال المقدسي فى كتابه « أحسن التقاسيم ص ٢٠١ » إنه كان فى الفيوم مزارع الأرز فى الديار المصرية ، وكان الارز من المواد التى ارتفعت أسعارها خلال أزمة سنة ٣١٧ــ٣١٨ هـ أيام الحاكم بأمر الله (٥).

النيلة : وكانت تكاليف زراعتها كبيرة حتى أنه لم يقدم على ذلك الا الموسرون من الملاك علي ما نعتقد أو الفلاحون الذين يشتركون بعضهم مع بعض فى خدمة حقولهم . وكانت زراعتها خاصة فى الصعيد الأعلى وتحصد بعد مائة يوم ثم تترك وتحصد فى كل مائة يوم حصدة وتقيم فى الأرض الجيدة ثلاث سنوات وتسقى في كل عشرة

---

(١) Jean Mazuel: Le Sucre en Egypte, p. 15 (d' aprés Idrisi).

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٤

(٣) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠٦

(٤) Sur t' origine du riz et l' histoire de sa culture en Egypte (Bull. Inst. d' Egypte) Tome Iv 1922, p. 32.

(٥) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٧

أيام دفعتين وثانى سنة ثلاث دفعات وثالث سنة أربع دفعات (١). وكانت النيلة أيضا من غلات الواحات (٢) .

السمسم : يظهر أن المساحة المخصصة لهذا النبات كانت صغيرة أو أن حاجته الى مجهود كبير ونفقات زائدة كانت من عوامل ارتفاع سعر الشيرج المستخرج (٣) منه وقد وصفه ابن العوام بقوله « إنه نبات مفسد للارض فينبغى ألا يتابع زرعه سنتين متواليتين فى أرض واحدة وتوافقه الأرض التى فيها أدنى ملوحة والأرض اليابسة القشفة والبعيدة عن النز والعرق والرطوبة وينبغى أن يتعهد ويقام عليه قياما حسنا بالتدبير(٤)» وهذا على ما ترى يفسر صغر المساحة المخصصة له .

الفواكه . واشتهرت مصر بانتاج الأنواع المختلفة سواء ما اختصت به البلاد الحارة أو الباردة (٥) وكانت أهم أصنافها الكروم وانتشرت زراعتها فى نواحى كورة مريوط والجيزة والفيوم وبساتين قليوب والفسطاط وجهات مختلفة فى الوجهين البحرى والقبلى وكانوا يغرسون أشجار الرمان والموز والخوخ والنارج والاترج والبطيخ الأخضر والأصفر (٦) ومن الفواكه الليمون التفاحى وكان

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٧٢

(٢) آدم متز : الحضارة العربية فى القرن الرابع الهجرى ج ٢ ص ٢٦١ (نقلا عن الادريسى ترجمة دوزى ص ١٤٤)

(٣) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, pp. 153 - 154.

(٤) كتاب الفلاحة ج ٣ ص ٧٥

(٥) Nasiri Khosrou: Sefer Nemeh, p. 151 .

وقد تكلم الهروى (الذى زار الاسكندرية سنة ٥٧٠ هـ — ١١٧٤ م) على زهور مصر ونباتها فقال « فان فى ديار مصر ونيلها من عجائب الدنيا كثيرا ورأيت بها فى آن واحد مجتمعا وردا ثلاثة ألوان ورأيت ياسمين لونين وليتوفرا لونين وآسا ونسرينا وريحانا وخبزا وبنفسجا ومنثورا ونبقا واترجا وليمونا مركبا وطلعا ورطبا وموزا وجميزا وحصرما وعنبا وتينا أخضر ولوزا وقثى وفقوس وبطيخا وباذنجان وباقلا أخضر ويقطينا وحمصا أخضر وخسا والبقول والرمان وهليونا وقصب السكر » (نقولا زيادة : رواد الشرق العربي فى العصور الوسطى — نقلا عن مخطوطة الهروى المعروفة باسم : الاشارات فى معرفة الزيارات).

(٦) المقدسى : أحسن التقاسيم ص ١٩٧ . الاغتباط فى حلى مدينة الفسطاط (مخطوط) ج ٣ ص ٥٠

يؤكل بغير سكر لقلة حموضته ولذة طعمه ويدرك فى شهر مسرى(١). واشتهر الفيوم وأسيوط بالسفرجل حتى أنه فى أيام كافور الاخشيدى كان قاضى الأخيرة يهدى اليه كل سنة خمسين ألف سفرجلة لعمل الشراب (٢) وكان يبيع النارنج المتحصل من البستان الذى أنشأه الوزير الافضل بنيف وثلاثين ألف دينار فى السنة (٣) أما الفيوم فقد كانت فى الحقيقة حديقة فاكهة مصر بمعنى الكلمة وقد عد النابلسى فيها أنواعا مختلفة مثل الاترج والنارنج والخوخ والسفرجل والتفاح والكمثرى والتوت والمشمش والليمون كما فعل قبله عبد اللطيف البغدادى .

وكان شجر النخيل مغروسا فى مختلف أنحاء البلاد . وكانت أغلب القرى تحيط بها أشجار النخيل ومنها يحصل الفرويون على فاكهة رخيصة لذيذة الطعم وعلى الخشب اللازم لبيوتهم وأثاثهم وحاجاتهم البسيطة . ولا تجد جغرافيا أو مؤرخا إلا حدثنا عن النخيل . ويظهر أن أشهر الجهات به كانت فى الوجه القبلى فقد قال المقدسى عن اخميم إنها كانت كثيرة النخيل على بعض شعب النيل (٤) وذكر الادفوى أن من محاسن اقليم الصعيد كثرة ما ينمو به من أشجار النخيل على شاطىء النيل من الجانبين الشرقى والغربى يشق بينهما مسافة سبعة أيام لا يخلو منها إلا القليل وقد قدر مساحة الأراضي التى فيها النخيل والبساتين بما يقارب عشرين ألف فدان كما ذكر أن متحصل اسنا فى إحدى السنوات كان أربعين ألف أردب من التمر، وكانت أسوان أكثر نخيلا من غيرها من جهات الصعيد وقد أدركها وقد تحصل منها فى سنة واحدة ستة وثلاثون ألف أردب من التمر (٥). وكان تمر الصعيد من نوع ممتاز حتى قال ابن زولاق المتوفى عام ٣٨٦ هـ إنه ليس نوع من أنواع التمر بالعراق إلا وفى صعيد قوص مثله وفيه مالا يوجد بالعراق . (٦) واشتهر كذلك بأشجار النخيل اقليم الشرقية والجهات الشمالية من الدلتا .

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٢٧٣
(٢) ابن الزيات : الكواكب السيارة ص ٢٠٠
(٣) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٤٨٨ . على باشا مبارك : الخطط التوفيقية جـ ٢ ص ٥
(٤) أحسن التقاسيم ص ٢٠١
(٥) المطالع السعيد ص ١٠ — ١١
(٦) شرحه ص ١١

وزرع المصريون كذلك في العصر الفاطمى نبات الخشخاش فى ابى تيج وعملوا منه الأفيون (١) واختصت بلدة عين شمس بنبات قيل له البلسان (٢) ولم يكن له نظير فى العالم وكان يتخذ منه نوع من الدهن يستعمل دواء لبعض الأمراض .

الغابات : وعنى الفاطميون عناية كبرى بغرس الغابات واشهرها فى منطقة البهنسا وعرفت باسم الحراج وكانت تحت اشراف ادارة خاصة لها اتصال بديوان بيت المال . وشملت مناطق الغابات جهات البهنسا وسفط رشين ومنبال وسطال والأشمونين وأسيوط واخميم وقوص. وكان فى البهنسا وحدها ما مساحته أرض ثلاثة عشر ألف فدان (٤) واشتهرت بلدة انصنا بخشب ثمين أطلق علي شجرته اسم البنج ومنه تنشر ألواح السفن (٣) .

وكان من الطبيعى أن تهتم الحكومة الفاطمية بغرس الاشجار حتى يتسنى لها الحصول على حاجة الأسطول الحربى والمراكب التجارية من الاخشاب وكذلك ما يلزم القصور من خشب الوقود . ولم يقتصر الامر على هذه المناطق المغروسة بالاشجار بل كانت لديهم موارد أخرى كبيرة فى البساتين الواسعة فى ضواحي الجيزة والفسطاط وقليوب وغيرها من الجهات مما أنشأه الخلفاء والوزراء واتخذوه لنزهتهم وحدائق تموينهم بمختلف أنواع الفاكهة وغابات يأخذون منها حاجاتهم من الخشب . وقد أمدنا المقريزى بما يؤيد قولنا من أهمية هذه البساتين ومنها البساتين الجيوشية وبستان البعل الذى بلغ من غرام الافضل به أن عمل له سورا مثل سور القاهرة

---

(١) أبو حامد الاندلسي . تحفة الالباب ص ٢٠٦ ، أبو الفداء : تقويم البلدان ص ٩١

(٢) الادريسى . نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ص ١١٣ وقد تكلم عنه القزوينى فقال « شجر البلسان ويشبه شجر الحناء أو شجرة الرمان ولها قوم يخرجون شجرتها من سوقها ويتخذون منها ماء لطيفا فى آنية زجاج ويجمعونه بجد واجتهاد فيحصل فى العام نحو مائتا رطل مصرى . أنظر آثار البلاد وأخبار العباد ص ١٨٠ » .

(٣) ابن مماتى . قوانين الدواوين (مخطوط) ص ٦١ — ٦٢

(٤) المقريزى . الخطط ج ١ ص ٢٠٤ . نقلا عن أبى حنيفة الدينورى

وعمل فيه بحرا كبيرا . وقد بالغ ابن عبد الظاهر فى وصف هذه البساتين الكبيرة فقال إنه كان بها سبعة عشر الف ومائتا شجرة وقوم ما فى البساتين الجيوشية من الاثل والجميز فى أيام الخليفة الحافظ بمائتى الف دينار. وكانت قبة الهواء من أحسن منتزهات الخلفاء وبها عدة بساتين .

وكان للغابات فى العصر الفاطمي ادارة دقيقة ذات فروع للاشراف عليها . فهناك حراس مخصوصون تنحصر مهمتهم فى حماية الحراج وعليهم أن يبيعوا لأهالى المناطق المجاورة لها ما كانوا فى حاجة اليه من الأخشاب لعمل السواقى والمعاصر وخلاف ذلك من اغراض . وكان التجار يردون اليها من الفسطاط لشراء ما يقطع من الاطراف التى لم يكن للاسطول والمطابخ بها حاجة فيسلمه اليهم الحراس مرفقا بشهادات توضح نوع الخشب وزنته . وكانت الحكومة تبيع حطب النار للتجار بما مبلغه أربعة دنانير لكل مائة حمل . أما الادارة المركزية فى الفسطاط فكان لها طائفة من المستخدمين فاذا وصلت المراكب المحملة بالخشب قوبل ما فيها بما ذكر فى الرسالة الواردة واستخرج الثمن على هذا الأساس . وكان على هؤلاء المستخدمين كذلك أن يتسلموا ما يصل اليهم من الأخشاب برسم دار الصناعة ومطابخ القصر ويوردوه إلى المخازن أو الشون الحكومية المعدة لهذا الغرض . وقد كان القرظ وهو ثمرة السنط احتكارا حكوميا كذلك لا يتصرف فيه بالبيع إلا مستخدمو الديوان وإذا اجتمع مال القرظ أقيم منه مراكب تباع ويؤخذ من ثمنها الربع عند وصولها إلى ساحل مصر بعد ما كانوا يقومونها أو ينادون عليها (٢) وقد علق المقريزى على هذا العمل بان فيه حيفا كبيرا (٣) .

---

(١) المقريزى . الخطط ج ١ ص ٤٨٧ . وذكر ابن ميسر فى كتابه « أخبار مصر » ص ٦٠ أن الوزير الافضل بن بدر الجمالى انشأ بستان البعل والمتنزه المعروف باسم التاج والخمس وجوه والبستان الكبير ببولاق والبساتين الخاصة بقليوب والروضة بحرى الجزيرة

(٢) ابن مماتي . قوانين الدواوين مخطوط ص ٦١ — ٦٢

(٣) الخطط ص ١١١ ج ١

الثروة الحيوانية :

كان الفلاحون فى مصر شديدى العناية بتربية الماشية والحمير والابل للمساعدة فى الحرث ورفع الماء من النيل ودرس الحبوب ونقل الغلات والسباخ وما إلى ذلك من مختلف أعمال الزراعة . ولهذا كان ارتفاع الفيضان فوق المستوى العادى خطرا على البهائم إذ يفسد الأراضى التى ترعى على نباتها الماشية حتى اضطرت حكومة الخليفة الظاهر مرة أن تحرم ذبح الماشية السليمة .

وكان استخدام البقر أكثر من الجاموس فى الصعيد الأعلى لأن حرارة المنطقة المذكورة أشد من أن يتحملها الجاموس ، وقد كان غذاء الماشية البرسيم والجلبان بصفة خاصة . إلا أنه ينبغى أن نذكر أن تربية الحيوان فى مصر لم تكن إحدى الأغراض التى توخاها الاقتصاد الأهلي ، وإنما كانت عناية المصريين متجهة إلى الاحتفاظ بالعدد الذى يحتاجون اليه فى الزراعة والنقل ، وليس أدل على ذلك من أن البلاد كانت تستورد الماشية للذبح من إقليم برقة المجاور ، ولا شك أن قلة المراعى الطبيعية كانت من العوامل التى جعلت تربية الماشية محدودة النطاق ، فضلا عن جهل الفلاحين بأساليب تنمية الثروة الزراعية ، وبطرق تربية الحيوان وحفظه والعناية به .

أما الجمال فكانوا يستخدمونها فى نقل الحاصلات من الحقول إلى الأجران والأسواق ، وحمل المتاجر من الفسطاط إلى القلزم وما بعدها ، ومن قوص واسوان الى موانى ساحل البحر الأحمر وبخاصة عيذاب ، ومن المؤكد أن ازدياد النشاط التجارى فى العصر الفاطمى وكثرة القوافل التى تعبر طريق الصحراء الشرقية إلى النيل الأوسط والأعلى فى مصر ، وكذلك التى تسافر سنويا الى بلاد الشام والسودان وشمالى افريقية مما أدى الى ازدياد أهمية هذا الحيوان .

وقد لاحظ علماء الحملة الفرنسية أن الجمال التى كانت تستخدم فى حمل الغلات أصغر جسما وأقل قوة فى الصعيد منها فى مصر السفلي (١) ، ولعل هذا مرجعه الاختلاف فى درجة حرارة الاقليمين المذكورين ، وهذه الظاهرة لا نظن

---

(١) كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى بقلم جيرار ص ٨٨

أنها جدت على البلاد فى أيام الحملة الفرنسية ، بل هى موجودة فى مصر فى العصر الفاطمى وغيره كذلك . وقد كان للجمال فائدة أخرى فى المدن الكبرى كالفسطاط حيث كانوا ينقلون ماء الشرب فى روايا تحملها هذه الحيوانات ، وقدر ناصر خسرو عددها فى القاهرة ومصر بنحو ٥٢٠٠٠ (١)

ولما كانت أغلب قبائل العرب فى مصر أيام الفاطميين تقطن على أطراف الوادى كمناطق الفيوم وأسوان والشرقية والبحيرة ، نعتقد أن هذه كانت أكثر الجهات اهتماما بتربية الجمال خاصة وأن الطرق البرية الهامة تبدأ من هذه الجهات فمن البحيرة الى برقة وشمالى إفريقية ، ومن الفيوم الى الواحات ، ومن أسيوط وما جاورها الى السودان ، ومن أسوان وقوص وغيرهما من مدن الصعيد الى عيذاب ، ومن بلبيس الى الشام والحجاز .

ولعل الحمار كان أعظم الحيوانات نفعا للفلاح المصرى ، إذ لاشك أن قناعته وصبره وقوة احتماله لامثيل لها مما جعله المطية العادية للفلاح وأسرته . ونستدل من أقوال المؤرخين وغيرهم على ماوجهه المصريون من عناية الى تربية الحمير ، فقد حدثنا أبو صالح الأرمنى أن أنواع الحمير والبغال فى مصر مما يجعل لأهلها الحق فى الفخر بها (٢) ، إذ لم يعرف فى بلاد الإسلام أحسن ولا أثمن منها (٣) ، وكانت حمير مصر حسب تعبير عبد اللطيف البغدادى فارهة جدا وتركب بالسروج ، وتجرى مع الخيل والبغال النفيسة (٤).

ولم يقف الأمر عند حد استخدام الحمير فى الريف فى الأعمال المتصلة بالزراعة ونقل الحاصلات بل كان استخدامها فى المدن الكبرى عظيما كما فى الفسطاط اذ أن الثراء الذى أصابه تجار هذه المدينة نتيجة لنشاط التجارة فى العصر الفاطمى جعلهم يتوجهون الى أماكن عملهم ويعودون الى بيوتهم على ظهور الحمير حتى أعجب بذلك ناصر خسرو فأوصل عددها فى الفسطاط وحدها الى خمسين ألف (٥) ، وقد جعل

---

(١) Seter Nemeh, p. 138.

(٢) Churches and Monasteries of Egypt, p. 63.

(٣) الاصطخرى . مسالك الممالك ص ٥٥

(٤) أخبار مصر ٧٠ — ٧١

(٥) Sefer Nemeh, p. 154.

العزيز ركوبها أمرا لاغضاضة فيه عند الطبقة العليا من المجتمع (١) ، وبذا حذاحذوه الأهالى وعم استعمالها فى هذا العصر الى حد كبير ، ولم يجد أحد من الأعيان والخاصة غضاضة فى ركوبها الأمر الذى دهش له ابن سعيد الذى زار مصر بعد الفاطميين بقليل اذ لم ير لهذا مثيلا فى بلاد المغرب (٢) ، وإن ماذكره عنها ليؤيد ما قاله ناصر خسرو عن شدة العناية بالحمير فى هذا العصر .

وقد ذكر القزوينى أن مريسة « قرية بمصر من ناحية الصعيد تجلب منها الحمر المريسية ، وهى من أجود حمر مصر وأمشاها وأحسنها صورة وأكبرها تحملا ، الى سائر البلاد ، والبلاد الباردة لا توافقها فتموت » (٣).

النحـل :

وكانت تربية النحل واستخراج العسل من الأعمال الرائجة التى مارسها الكثيرون فى مختلف أنحاء القطر خاصة حيث تجود الأزهار ، ولعل أكبر المراكز الفيوم وضواحى الفسطاط وقليوب لوفرة البساتين فيها ، وكان قطف العسل من النحل يبدأ فى شهر برموده ، ويستمر ذلك فى بؤنه ، وأخيرا تقطف بقاياه فى أبيب(٤). وقد أورد ابن مماتى بعض بيانات فقال: «العسل كل مائة خلية عشرة أرطال بالمصرى وغالب ما يحصل منها فى السنة من خمس الى ست قناطير وعشرين رطل من الشمع » (٥) .

---

(١) المقريزى . الخطط ج ٢ ص ٢٨٤

(٢) شرحه ج ١ ص ٣٤١ وفيما يلى نص عبارة ابن سعيد « ولما استقررت بالقاهرة تشوقت إلى معاينة الفسطاط فسار معى أحد أصحاب العزيمة فرأيت على باب زويلة من الحمير المعدة لركوب من يسير إلى الفسطاط جملة عظيمة لا عهد لى بمثلها فى بلد فركب منها حمارا وأشار إلى أن أركب حمارا آخر فانفت من ذلك جريا على عادة ما خلقته فى بلاد المغرب فاعلمنى أنه غير معيب على أعيان مصر ، وعاينت الفقهاء وأصحاب البزة والسادة الظاهرة يركبونها فركبت وعند ما استويت راكبا أشار المكارى إلى الحمار فطار بى واثار من الغبار الاسود ما اعمى عينى ودنس ثيابى وعانيت ما كرهت »

(٣) آثار البلاد وأخبار العباد ص ١٧٣

(٤) المقريزى . الخطط ج ١ ص ٢٧٢ — ٢٧٣

(٥) ابن مماتى . قوانين الدواوين « مخطوط » ص ١٦٥

وكان الطلب على العسل من النحل أو من القصب شديدا فى العصر الفاطمى بسبب الحياة الاجتماعية المترفة ، وما ابتدعه الخلفاء من عمل الأسمطة ، وتوزيع جامات الحلوى فى الأعياد وغيرها من المناسبات ، ولا شك أن أحسن الأنواع عل النحل، كما نرجح أن شدة الطلب عليه أيام الفاطميين كانت دافعا للناس حملهم على زيادة العناية بتربية النحل والاكثار منها بالقياس الى ما كان عليه الحال فى العصور السابقة .

الفصل الثالث

الازمات الاقتصادية

أو

المجاعات والأوبئة

برغم الاهتمام الذى وجهه الفاطميون إلى الرى والزراعة لم يخل عهدهم من أزمات اقتصادية يرجع بعضها الى عوامل طبيعية لم يكن للناس عليها سلطان ، أما البعض الآخر فكان نتيجة النظام الاقتصادى السائد فى ذلك العصر ، والأحوال الاجتماعية التى امتازت بها الحياة المصرية .

فكثيرا ما نقص فيضان النيل عن المستوى العادى اللازم لإرواء الأراضى ، ونظرا لعدم وجود نظام للرى الثابت يرتكز على قواعد علمية دقيقة كانوا يعجزون عن تلافى النتائج الخطيرة المترتبة على هذه الظاهرة الطبيعية . وأحيانا كان النيل يصل إلى حد الوفاء ، ثم يعقب ذلك هبوط سريع مفاجىء قبل أن يتم رى جميع الأراضى. أما الفيضان العالى (١) فلم يكن يقل خطرا عن الفيضان المنخفض وبرغم أنه كان قليل الحدوث إلا أن أثره كان خطيرا ، إذ معناه إغراق الأراضى وافساد المراعى ودمار الدور وهلاك الماشية اللازمة للزراعة . وفى مختلف هذه الحالات كانت الزراعة تتعذر فى كثير من الجهات ويترتب على ذلك قلة العرض من المواد الغذائية بالنسبة الى الطلب ، وترتفع الأسعار ، ولا تحصل الحكومة على الخراج كاملا ، ويتبقى لدى المقطعين والمتقبلين والملاك جانب منه كثيرا ما كان يترا كم عاما بعد آخر حتى يصبح مبلغا ضخما تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى المسامحة به .

ومن الأسباب الطبيعية كذلك انتشار طاعون الماشية الذى كان يؤدى الى هلاك

---

(١) أثبتنا فى ملاحق البحث بيانا بمستوى الفيضان فى حالاته المختلفة خلال العصر الفاطمى كله.

عدد وافر من البهائم مما يؤدى الى عجز الفلاح عن مواصلة العمل كما يجب وذلك فى عصر كانت فيه الحيوانات أكبر عون له فى الحقل .

الا أن أكبر الأخطار التى كانت تتعرض لها البلاد من جراء هذه الأزمات الطبيعية كانت الأوبئة التى تنتشر فتفتك بالسكان ، والذى نلاحظه على مجاعات ذلك العصر أنها كانت مصحوبة غالبا بانتشار الوباء ، وهو الطاعون بصفة خاصة ، واذا كان أحد الأسباب الداعية الى ذلك المجاعة وموت الكثيرين ، وتعذر الدفن السريع فى أغلب الأحوال ، فبسبب عدم ارتقاء الطب الوقائى ، واستخدام الوسائل الدقيقة فى مقاومة الوباء والقضاء على جرثومته ، كانت الازمة تنتهى الا أن الميكروب يظل كامنا فى البلاد ، فاذا حدثت مجاعة جديدة صحبها المرض . وفضلا عن هذا فانا نعتقد أن الوباء كان يبدأ غالبا فى المدن المزدحمة بالسكان وبخاصة الفسطاط ، وترجع هذه الظاهرة الى سوء الحالة الاجتماعية والصحية فيها اذ ذاك ، وقد أمدنا ابن سعيد الذى زار مصر بعد سقوط الفاطميين بوصف لا كبر بلدان القطر المصرى ، ومنه يتضح تماما كيف كانت ظروفها ملائمة لانتشار الامراض ، وقد أورد المقريزى الكثير مما قيل فيها ، ومنه نعلم عادة القاء جثث الميت من الحيوان فى الشوارع والأزقة ، ورمى الفضلات والاقذار فى النيل فى الاماكن التى اعتادوا الحصول منها على ماء الشرب ، وكان السمك يحمل الى مدينتى مصر والقاهرة ، وقد أصابه العطب ولم يمتنع الناس عن أكله ، أما الدور فكانت كثيرة بسكانها بلغ عدد سكان الواحدة منها فى بعض الاحيان نحو المائتين من الناس ، وحول أبوابها من التراب والازبال مايقض نفس النظيف ، وحتى المسجد الجامع لم يخل من القاء فضلات الطعام فى صحنه وقد دهش ابن سعيد من ضيق الشوارع والاسواق(١).

ويظهر أن نظام الرى بالحياض وعدم تقدم وسائل الصرف ، وبقاء الماء زمنا طويلا على سطح الارض كان يحدث بعض التعفن ، وبذا تصبح البيئة صالحة لأن يعيش فيها مكروب المرض .

---

(١) المقريزى الخطط : ج ١ ص ١٦

ويلاحظ أن الخوف من المستقبل المجهول من العوامل التى تساعد على تفاقم الازمات الاقتصادية . وكانت عادة الناس فى مصر إذا توقف النيل أيام زيادته أو ارتفع قليلا انتابهم القلق وساورهم الخوف وحدثوا أنفسهم بعدم ارتفاع الفيضان إلى المستوى المطلوب ويدفعهم هذا الشعور إلى قبض أيديهم على الغلال وخزنها والامتناع عن عرضها فى الأسواق رجاء ارتفاع الاسعار ، أو الحاجة إلى ادخار المقادير اللازمة من القوت لهم ولأسرهم . وينبغى ألا نغفل أثر العامل النفسانى فى حدوث الازمات بل يجب أن يحسب له حساب عند دراسة أسبابها ومظاهرها ولذلك ، فاقبال البعض علي الاختزان إما احتياطا من وقوع الطوارىء وإما طمعا فى كسب منتظر كفيل باحداث رجة واضطراب وتهافت الكل على هذا العمل فيقل القمح فى الاسواق وينقص العرض بالقياس الى الطلب . وقد ذكر ابن زولاق أنه فى شوال من سنة ٣٦٢ هـ منع المعز لدين الله النداء بزيادة النيل وأن لا يكتب بذلك إلا اليه وإلى القائد جوهر فلما تم أبلغ النداء (١). ومعنى هذا أنه إذا كان الفيضان دون المستوى العادى أو أعلى عنه تخفى الحكومة الامر عن الناس بل ولعلها تعمد بعد ذلك الى النداء بوفاء الفيضان ولو لم يكن كذلك حتى لا تثير أى قلق فى النفوس، وليس هذا غريبا فله أمثلة مشابهة حتى فى العصر العثمانى :

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن ابتداء الشعور بالأزمة وارتفاع الأسعار كان يحدث فى الفسطاط والقاهرة وذلك نتيجة اعتماد هذين البلدين فى تموين أهليهما بالغذاء على الأقاليم وبخاصة الوجه القبلي . ولكن هناك أزمات نتجت عن ارتفاع الأسعار بينما النيل قد وصل إلى حد الوفاء ، وهذه راجعة إلى أسباب مفتعلة من جانب التجار وسماسرة الغلال وطوائف المحتكرين والمرابين ، فقد اتبع هؤلاء فى الفسطاط عادة شراء المحصول من المزارعين قبل أوان الحصاد فاذا جمع المحصول كلفوا وكلائهم فى الارياف بنقلها إلى المخازن المعدة لهذ الغرض. وهؤلاء القوم كانوا ينتهزون أتفه الاسباب وأوهى الحوادث فيحجزون الغلال عن السوق حتي يرتفع سعرها تبعا لقانون العرض والطلب ويرغموا الحكومة علي تعديله لصالحهم .

---

(٢) إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٣٠ـ ٣١

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٦١

(٣) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٣٠ — ٣١

وكان فى الاستطاعة أحيانا تلافى بعض الأزمات أو على الأقل العمل دون تفاقمها واتساع مدى خطرها ولكن بعض هذه النكبات كان يدوم سنوات أو أكثر مما تقضيه طبيعة انخفاض الفيضان وينقلب إلى كوارث شديدة تصيب الانسان والحيوان مما يكون لها أوخم العواقب بالنسبة إلى الزراعة ومستقبل البلاد . ويرجع السبب فى هذا كله إلى الفتن والثورات الداخلية وما يعقبها من الفوضى والاضطراب ، فيفقد الفلاح عناصر الثقة والاطمئنان ، ويخرب الثوار المزروعات ، وتهمل الحكومة المركزية والهيئات المحلية أو تعجز عن اتخاذ التدابير السنوية المعتادة لتطهير الترع وإقامة الجسور وصيانتها حتى تظل فى حالة صالحة لأداء وظيفتها . زد على هذا أن الوباء الذى يصحب مثل هذه الحالة يقلل من الأيدى العاملة ويدفع الفلاحين إلى هجرة القرى والهرب بعيدا عن مواطن الداء وتصبح الأرض وقد أهملها أهلها ورحلوا عنها . ولعل أوضح الأمثلة على أثر الفوضى السياسية فى اسفتحال الأزمات ما حدث بعد موت الوزير اليازورى فى خلافة المستنصر بالله .

وسنشرح فيما يلى الأزمات التى حدثت فى مصر خلال العصر الفاطمى وقد استقصينا أخبارها وأسبابها ومظاهرها من المصادر المتعددة .

السنة الهجرية	اسم الخليفة الذى حدثت الأزمة فى عهده	أسباب الأزمة وأهم حوادثها
٣٧٢ ـ ٣٧٣	العزيز	توقف النيل واضطربت الأحوال واشتد الغلاء عام ٣٧٣ هـ وبلغ ثمن حملة الدقيق أحد عشر دينارا (١) واقترن بهذا وباء عظيم هلك فيه عالم من البشر
٣٨٧	الحاكم	قصر النيل وقل القمح وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم(٢) .
٣٩٥		توقف النيل حتى كسر الخليج آخر مسرى والماء على خمسة عشر ذراعا وسبع أصابع وانتهت الزيادة

(١) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٣٠ — ٣١
(٢) شرحه ص ١٤

إلى ستة عشر ذراعا وأصابع فارتفعت الأسعار وصحب ذلك ظهور أزمة نقدية سببها انخفاض سعر الدراهم الفضية ورغبة الناس عن التعامل بها(١).

٣٩٦ بعد انتصار أتباع الثائر أبى ركوة ساروا إلى الفيوم فاشتد الاضطراب فى مصر وانتشر الذعر فى النفوس وتأثرت الاسواق وارتفعت الاسعار. إلا أن الغلاء لم يدم طويلا بسبب ما اتخذته الحكومة من اجراءات سريعة حاسمة مع التجار، كما أن ابتعاد خطر الثوار ولد الثقة فى النفوس وهدأت الخواطر (٢)

٣٠٧ زاد انحطاط سعر الدراهم ورفض الناس قبولها فارتفعت أسعار السلع بالنسبة اليها، ثم قصر النيل حتى انتهت الزيادة الى ثلاثة عشر ذراعا وأصابع، الامر الذى ساعد علي اشتداد موجة الغلاء حتى بلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف والخبز ستة أرطال بدرهم. ثم توقف النيل عن الزيادة فارتفع سعر الحملة إلى ست دنانير والتليس من القمح أربع دنانير والأرز كل ويبة بدينار ولحم البقر كل رطل ونصف بدرهم والضأن كل رطل بدرهم

---

(١) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٤ وقد تكلمنا على هذه الظاهرة النقدية وأوضحنا أسبابها فى باب النظام المالى

(٢) يحيى بن سعيد. التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٩١ ولهذا الحادث أهمية فالحقيقة أن الحياة الاقتصادية أشبه بمقياس الحرارة الشديد الحساسية لأنها تتأثر بأقل الأحداث السياسية التى تحدث ذعرا فى النفوس تكون له أسوأ النتائج وفى حياتنا الاقتصادية اليوم تتأثر ببورصات الأوراق المالية وغيرها بأقل الهزات السياسية

والبصل عشرة أرطال بدرهم والجبن ثمان اواق بدرهم وزيت الأكل ثمان أواق بدرهم وزيت الوقود رطل بدرهم (١) .

٣٩٨–٣٩٩ الحاكم بلغ النيل أربعة عشر ذراعا وكسر الخليج سنة ٣٩٩ هـ والماء على خمسة عشر ذراعا (٢) . وقال يحي بن سعيد إن ماء النيل نقص حتى انقطع سير المراكب فى البحر الشرقى من تنيس ومن المحلة وصار مخائض وحدثت مجاعة قترنت بوباء اتلف خلقا كثيرا من الناس (٣) .

٤٠٣ نزع السعر وازدحم الناس على الخبز(٤).

٤٠٨ زاد النيل زيادة كثيرة وغرق من الضياع كثير بأهلها ودخل الماء القاهرة وكان الناس يفرون منها(٥).

٤١٤–٤١٥ الظاهر نزع السعر وتعزز وجود القوت واشتد الغلاء وكثر نقص النيل وقلت البهائم كلها حتى بيع الرأس من البقر بخمسين دينارا وفشت الأمراض وكثر الموت وعرض الناس متعتهم فلم يوجد من يشتريها وكثر ضجيج العسكر وتحدث الوزراء وغيرهم بمصادرة التجار وخرج الحاج فقطع عليهم الطريق(٦) على ما ذكر المقريزي فى كتابه (الخطط جـ ١ ص ٣٥٥)

---

(١) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٥ — ١٧

(٢) المقريزى : ص ١٧ . ويقول يحي بن سعيد إن النيل بلغ أربعة عشر ذراعا وستة عشر اصبعا « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٩٣

(٣) يحي بن سعيد « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ١٩٤ — ١٩٥ ويلاحظ أن ابن اياس يجعل هذه الازمة فى عام ٣٨٧ هـ ، « بدائع الزهور جـ ١ ص ٥٥ »

(٤) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ٢٨٧ ويظهر أن أسباب الازمة مفتعلة من جانب التجار

(٥) يحي بن سعيد . التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٢٢٣.

(٦) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٣٥٤ ويجعل أبو المحاسن هذا الحادث عام ٤١٧ هـ ، ويظهر أن السبب الاكبر فيه كان فناء فى ذوات الاربع كما يدل على ذلك تحريم ذبح الأنواع السليمة من الماشية (أنظر النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ٢٥٢ فى حوادث هذه السنة)

٤٤٤	المستنصر	قصر النيل ولم يكن بالمخازن شيء بسبب ما سبق أن عمله الوزير اليازورى من بيع ما فيها من الغلال وقد وصل سعر التليس من القمح ثمانية دنانير(١)
٤٤٥ — ٤٤٧		روى بن أبى أصيبعة أن الغلاء بدأ عام ٤٤٥ هـ ونقص النيل فى السنة التالية وتبعه وباء عظيم اشتد عام ٤٤٧ هـ حتى قيل إن السلطان (يقصد الخليفة المستنصر بالله) كفن من ماله ثمانين ألف نفس وحصل من المواريث مال جزيل (٢)
٤٤٨		حدث فى هذه السنة قحط وغلاء(٣)
٤٥٧		وهذا ما أطلق عليه الكتاب عبارة «الشدة العظمى» أو «الغلاء الكبير» وقد دامت هذه الأزمة الطاحنة سبع سنوات ، وقد آثرنا أن نتحدث عنها فيما بعد بالتفصيل لما لها من أهمية وخطر .
٤٨١		هلك الزرع والغلات والمخازن من كثرة الماء(٤)
٤٩٠	المستعلي	كان بمصر غلاء وجوع(٥) ودام الأمر ستة أشهر وسبب ذلك أن النيل بلغ فى الزيادة خمسة عشر ذراعا وتسع أصابع ثم هبط فشرقت البلاد(٦) أى لم تتمكن الاراضى كلها من أن تروى إلى الحد الكافى.
٤٩٢		عم جميع البلاد وباء ومات بمصر خلق عظيم(٧). إلا أن المقريزى يذكر أنه حدثت فى عهد الآمر وفى وزارة

(١) المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٨ — ٢٠
(٢) عيون الأنباء فى أخبار الاطباء ص ٩٩ — ١٠١
(٣) أمين سامى باشا تقويم النيل ج ١ ص ٢٨
(٤) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٥ ص ١٢٨
(٥) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٣٧
(٦) ابن اياس . بدائع الزهور ج ١ ص ٦٣
(٧) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٣٩

الأفضل أزمة وبيع القمح كل مائة أردب بمائة وثلاثين دينارا (١) ومعنى هذا أن الأزمة حدثت بعد عام ٤٩٥ هـ إذ امتدت خلافة الآمر من سنة ٤٩٥ الى ٥٢٤ هـ .

٥٣٦ الحافظ غلت الاسعار وعدم القمح والشعير فى شعبان وبلغ القمح ٩٠ درهما للأردب والشعير سبع دراهم للويبة والدقيق ١٥٠ درهما للحملة والزيت الطيب ثلاثة دراهم الرطل وكثر الوباء والموت (٢)

٥٣٧ قال ابن القلانسى « وردت الاخبار من مصر بعظم الوباء فى الأسكندرية والديار المصرية بحيث هلك هناك الخلق العظيم (٣)

٥٤٣ بلغت زيادة النيل تسعة عشر ذراعا وأربع أصابع (٤) وهذا ما ذكره المقريزى نقلا عن ابن ميسر إلا أن السيوطى في « حسن المحاضرة » جعل ذلك فى سنة ٥٤٤ هـ (٥)

٥٤٥ — ٥٤٦ الظافر ذكر ابن القلانسي هذا فقال انه وردت الاخبار بفناء عظيم فى دمياط لامثيل له بحيث أحصى المفقود منهم فى السنتين بأربعة عشر الفا (٦) ويظهر أن الوباء كان محليا أى فى هذه الجهة وحدها.

---

(١) اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٧
(٢) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٨٥
(٣) ذيل تاريخ دمشق . ص ٢٧٦ ، ابن ميسر . أخبار مصر ص ٨٥ ويلاحظ أن المقريزى « اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٨ » يذكر غلاء حدث فى عهد الحافظ ولكنه لم يستمر طويلا
(٤) المقريزى. الخطط ج ١ ص ٩٧ . ابن ميسر أخبار مصر ص ٨٨
(٥) أمين سامى باشا . تقويم النيل ج ١ ص ٢٨
(٦) ذيل تاريخ دمشق ص ٣١٦

٥٥٤ الفائز وكان ذلك فى وزارة الصالح طلائع بن رزيك لقصور ماء النيل عن الوفاء وبلغ ثمن أردب القمح خمسة دنانير (١). ولم يحدثنا المقريزى عن السنة التى حدث فيها هذا الغلاء ونرجح أنها ٥٥٤ هـ إذ فيها بلغت زيادة النيل خمسة عشر ذراعا واصبع (٢)

٥٥٩ العاضد عظمت زيادة النيل وبلغ ثمانية عشر ذراعا وثلاثة عشر أصبعا فسقطت الجدران وغرقت البساتين وفارت الآبار(٣).

---

(١) المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٨

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة جـ ٥ ص ٣٣١

(٣) أمين سامى باشا . تقويم النيل جـ ١ ص ٢٨ « نقلا عن كوكب الروضة »

الفصل الرابع

الشدة العظمى

أسبابها — مظاهرها — عودة الرخاء — نتائج الأزمة

وهذه أزمة عنيفة لم تر لها البلاد مثيلا فى العصر الفاطمى كله وروعت الناس وجثمت على صدورهم كـكابوس مخيف وراعت أخبارها كل من كتب عنها من المؤرخين حتي أطلق عليها الـكثيرون إسم الشدة العظمى وأفاضوا فى وصفها وبيان أسبابها . وقد بدأت هذه الأزمة بقصور النيل وكان فى الامكان أن تمر كغيرها دون أن يصحبها ذلك البلاء العظيم الذى ينم عن قسوتها وعنفها برغم ماقد يبدو على أوصاف الـكتاب من طابع المبالغة . إلا أن فساد الأحوال السـياسية والانقسامات والفتن الداخلية كان العامل الأكبر فى تفاقم الأزمة واتسـاع نطاق خطرها وطول مدتها .

أسبابها

فى ظل الحـكومات المطلقة حيث يتوقف كل شىء على إرادة الحاكم يصـبح البلاط مركز النشاط ويتهافت كل فرد على نيل رضاء الحاكم بشتى الوسائل مهما ابتعدت عن مبادىء الخلق القويم وطريق الشرف والـكرامة . ولهذا كان قصر المستنصر جوا من الدسائس يحيكها الأمراء والقواد ورجال البلاط والخصيان وأهل الخليفة من الرجال والنساء وغيرهولاء ، ولم يكن لهذا الخليفة من الحزم وقوة الشخصية مايجعله قادرا على كبح جماح أصحاب الأطماع ومدبرى الفتن . وليس هناك أدل على الفوضي واختلال الأمر وضعف الحـكومة المركزية من أنه ولى الوزارة أربعون وزيراً فى تسع سنوات (١) وكان البعض منهم يصرف بعد أيام قلائل بل بعد يوم واحد من تقليده هذا المنصب (٢) .

---

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن . الفاطميون فى مصر ص ٢٩١

(٢) ومن هؤلاء أبو عبـد الله محمد بن أبى حامد واستقرت له الوزارة يوما واحدا وصرف بعده (ابن منجب : الاشارة الى من نال الوزارة ص ٥٤)

والأدهى من ذلك أن المستنصر أحاط نفسه بحرس أسود كبير العدد وزاد عدد هؤلاء العبيد وتوافرت أسباب النزاع بينهم وبين الجند الاتراك وتطور النزاع إلى حروب علنية بين الفريقين دامت سنوات وأصبحت البلاد من أقصاها الى أقصاها مسرحا للفتن وانقلب تطاحن هؤلاء المرتزقة من العناصر الأجنبية وبالا على البلاد . وعجز الخليفة عن أن يحول دون اندلاع لهيب الفتنة بل لعل سوء سياسته ساعد على استفحال نارها فتارة يميل إلى جانب أمه وعبيدها السودان وأخري يهادن الاتراك ثم ينقلب عليهم . ولاشك أن الضعف الذى كان يبديه حين اشتداد الامور أطمع المغامرين فيه .

وتبرز فى وسط هـذا الجو الفاسد شخصيتان لهما أثر كبير فى إحداث الفتنة وتطورها ونقصد بذلك أم المستنصر وكانت فى الأصـل جارية من عبيد الشراء ، وابن حمدان الذى تزعم الاتراك . وقد دفع حب الجنس والتماس العون هذه السيدة إلى الاكثار من شراء الجنود السود حتى صارت عدتهم خمسين ألفاً وأولتهم عطفها وتأييدها وتشجيعها ولم يكن لابنها من بعد النظر القدر الذى يسـمح له بإدراك العواقب التى تترتب على هذه السياسة . ومالبث زعماء السود أن علا نفوذهم وتحكموا فى الامور معتمدين على تشـجيع أم المستنصر لهم . ولا ريب أن أمرا كهذا أساء إلى الجند الاتراك واعتقدوا أن الخليفة وأمه يرميان إلى إضـعاف شوكتهم ثم القضاء عليهم ، ورأى زعماؤهم أن نفوذهم يتضاءل تدريجا فنشأ الحقد بين فريقى الجند وتوافرت عوامل الشقاق وأصبحت البلاد أشبه بمخزن بارود كما يقولون تـكفى شرارة صغيرة لاحداث الانفجار الهائل .

ويبدأ اضطراب الاحوال منذ سنة ٤٤٦ هـ حين ارتفع السعر وعم الغلاء وانتشر الوباء وأخفقت محاولات الحـكومة الفاطمية فى الحصول على الغلال من الدولة البيزنطية وتوترت العلاقات بين الدولتين . وظلت الامور فى ارتباك حتي عام ٤٥٤ هـ وهنا حدثت الشرارة اللازمة . وقد حدثنا المقريزى أن أحد الاتراك اعتدى وهو سكران على أحد العبيد فحدثت معركة بين جنود الطائفتين انتهت بهزيمة السود فشق ذلك على أم المستنصر واعتبرت الحادث هزيمة سياسية ومقدمة للقضاء على سلطانها وعزمت على الانتقام وأخذت تمد بنى جنسها بالمـال والسلاح سراً فنمى خبر ذلك إلى الاتراك

وتأكدوا من صدقه حين ضبطوا بعض ما كان يرسل فثارت ثائرتهم وظنوا أن للخليفة يداً فى الامر وأغلظوا له القول فأنكر وجود أى تواطىء بينه وبين الجنود السود وكذلك أنكرت أمه . ولكن لم يقف الامر عند هذا الحد فتجدد النزاع المسلح بين الفريقين وخرج السود إلى شبرا ودمنهور وجاء عام ٤٥٦ هـ والعداوة شديدة بين الطرفين .

ولكن انتصار الاتراك زادهم غروراً واستهانوا بالسلطة الخليفية فى البلاد وطالبوا بزيادة أرزاقهم . واشتد الضر بخصومهم وهنا قررت أم المستنصر أن تضرب ضربتها وخرج زعماء العبيد فدارت الفتن مرة أخرى وهزم السود وفروا إلى الصعيد وعاد زعيم الاتراك وهو ناصر الدين حسين بن حمدان إلى القاهرة وقد عظم أمره وزاد نفوذه فأخذت الأطماع الكامنة فى النفس تتحرك . ويخيل إلينا أن الرجل كان يسعى إلى أن يكون صاحب الامر الفعلى فى البلاد ولكن وجد أمامه عقبتين هما أم الخليفة وطائفة السود فرأى أن يتغلب عليهما بأن يستخدم أتباعه حتى يقضى على دولة العبيد ثم ينقلب على سيدتهم فيسلبها سلطانها ويتخلص منها فاذا تم له ذلك سهل الامر عليه إذ لن يستطيع الخليفة أن يقف فى وجهه .

أما خصومه فلم يقلوا عنه نشاطا فتجمع من السود خمسة عشر ألفاً فى الوجه القبلي وتحصن فريق آخر فى الاسكندرية وبقى قوم في القاهرة أغرتهم أم الخليفة فوثبوا علي الاتراك وقتلوا بعضاً فرأى ابن حمدان ألا بد له من أن يقضى على خصومه قبل أن يضربوا ضربة أخرى قد تصيب منه مقتلا فنظم أمره وجمع رجاله وطارد السود من القاهرة وأرغم من منهم بالاسكندرية علي طلب الامان وأصبحت السلطة فى الوجه البحرى فى يده ثم عاد إلى القاهرة حيث وجد المستنصر على استعداد لقبول شروطه .

وكان لابد له أن يدفع بالخليفة إلى صراع مع الجند أنفسهم فحرضهم على أن يطالبوا بزيادة رواتبهم وارتفع مقررهم من ٤٨٠٠٠ دينار إلى ٤٠٠٠٠٠ ولكنه يعلم تمام العلم أن الحكومة لن تستطيع مواصلة الدفع على هذا القدر إذ أنى لها المال وقد سادت الفوضى وعم المرض وتعطلت الزراعة بسبب الحرب الأهلية المتواصلة

وقل إيراد الحكومة تبعاً لذلك . وقد تحقق ظنه فطلب الجند إلى المستنصر أن يحصل لهم على المال بأى سبيل فاضطر الرجل الضعيف إلى أن يخرج مافى خزائنه من تحف نادرة وثياب وفرش وسروج وأوان ذهبية وفضية وجواهر وحتى الكتب . كل كل هذا بيع بأبخس الأثمان . أما ابن حمدان فنظنه فرحا جذلا إذ كل إذلال للخليفة كسب شخصى له وتمهيد الطريق لتحقيق الأطماع . ولكن خطر العبيد مازال قائما فى الصعيد فسار اليهم وقتل كثيراً منهم وزالت دولتهم وتحقق الشطر الأول من سياسة الزعيم المغامر وعاد إلى القاهرة واستبد بالأمر ، ودخلت سنة ٤٦١ هـ والحال على ماوصفنا .

ولكن أطماعه نفرت بعض أتباعه منه فانحازوا إلى الخليفة وأنى له أن يتخلص من عدوه ولكن هناك شيئا اسمه شجاعة اليأس فاستمد منها المستنصر قدراً وأمر ابن حمدان أن يخرج من القاهرة ففعل إذ رأى التيار يكاد يجرفه ثم جمع من ظل على الولاء له وصمم أن يحارب الخليفة نفسه فقبل المستنصر التحدى وتقابل الجمعان وانجلى الامر عن هزيمة ابن حمدان أما كيف حدث ذلك فتفسيره تغير قلوب فريق من الأتراك كما أن الرجل قد عم أذاه الجميع وفضل الناس والعامة منهم القضاء عليه إذ فى ذلك قطع دابر الفتنة وانتظام الأمور وتيسر سبل المعاش .

إلا أن الرجل واسع الحيلة فر إلى بنى سبس فى البحيرة وتزوج منهم واستعان بهم وعظمت شوكته ومنع إرسال الأقوات إلى القاهرة . أما الحالة العامة فسيئة بطبيعة الحال فهناك فوضى شاملة والفلاحون يهملون الأرض وقطاع الطريق صاروا رعباً للجميع ، فبدأ الوباء العظيم وانتقل سراعا يساعده عدم توافر العناية والشروط الصحية فاضطر المستنصر أن يصالح ابن حمدان فى سبيل الحصول على بعض الأقوات لأهل القاهرة ومصر . ثم فسد الحال وحاصر مقدم الأتراك القاهرة حتى يجيع أهلها ويثأر من انحيازهم قبل ذلك إلى الخليفة ولكن رجال المستنصر هزموه فرأي ابن حمدان أن يقدم على أمر خطير . لقد عجز حتى الآن عن إقرار الأمور فى يده بصفة ثابتة وإذن فلا مفر له من القضاء على الدولة الفاطمية وفعلا خاطب القائم بأمر الله فى العمل

على عودة الديار المصرية إلى حظيرة الخلافة العباسية حتى يكون له من اعتراف القائم بهذا الفضل دعامة تضمن له ولاية مصر كلها . ثم توجه إلى القاهرة ودخلها حيث وجد رسوله الخليفة جالسا على حصير وليس معه سوى ثلاثة من الخدم وقد هزلت أجسام الجميع من الجوع وفى هذه الساعة التى علا فيها نجم مقدم الأتراك لم ينس خصومة أم الخليفة له فقبض عليها وعاقبها أشد عقوبة واستصفي أموالها وكانت هذه الأحداث الاخيرة كلها فى سنة ٤٦٤ هـ .(١)

وقد رسم المقريزى صورة قاتمة لحالة البلاد أمامه تكفى وحدها أن تظهر لنا بعض الأسباب التى أدت إلى هذه النكبة فقال « لم تر الدولة صلاحا ولا استقام لها أمر وتناقضت عليها أمورها ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ولا يرضى تدبيره وكثرت السعاية فيها فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ويقعوا به الظن حتى ينصرف ولم تطل مدته وخالط السلطان الناس وداخلوه بكثرة المكاتبة فكان لا ينكر على أحد مكاتبته . فتقدم منهم كل سفاف وحظى عنده عدة أوغاد وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلة وتنقلوا فى المكاتبة إلى كل فن حتى أنه كان يصل الى السلطان كل يوم ثمانمائة رقعة فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال . ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم وإن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لايضيق من التحرز ممن يسعى اليه عند السلطان وتقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه فخربت أعمال الدولة وقل ارتفاعها وتغلب الرجال على معظمها . وتجرأوا على الوزراء واستخفوا بهم وجعلوهم خوضا لسهامهم . . . فتلاشت الأمور واضمحل الملك(٢) ».

---

(١) راجع المصادر الآتية عن الأزمة المستنصرية الكبرى :
ابن منجب الصيرفى . الاشارة الى من نال الوزارة ص ٥٠ ـ ٥٣
النويرى : نهاية الارب « مخطوط » ج ٢٦ ص ٦٩
المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٢ وما بعدها
الخطط ج ١ ص ٣٣٥ ـ ٣٣٧
ابن اياس . بدائع الزهور ج ١ ص ٦١
(٢) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢١ ـ ٢٣

ودامت الأزمة من سنة ٤٥٧ هـ إلى ٤٦٤ هـ وكانت هذه السنين السبع يمدالنيل فيها ويطلع وينزل فلا يجد من يزرع أراضى مصر من اختلاف العسكر وانقطاع الطرقات فى البر والبحر إلا بالخفارة الثقيلة ، ولم يكن هذا الغلاء الشديد راجعا فى معظمه إلى قصور ماء النيل وإنما كان السبب الأساسى اختلاف الكلمة وانعدام الامن والحروب الناشئة بين طوائف الجند « وصارت أراضى الناحية بائرة لم تزرع من عدم الرجال فكان الجندى يخرج بنفسه هو وجماعته يحرثون ويزرعون فى البلاد لعدم وجود الفلاحين »(١) .

وهكذا خرج الجند عن تقاليدهم بدافع الحاجة والجوع . وقد لخص ابن منجب الصيرفى وهو من موظفى الدولة الفاطمية أسباب هذه الأزمة فاوجزها فى هذه العبارة المتزنة المعتدلة « أما العزائم فقد وهت وأسباب الفساد قدبلغت الغاية وانتهت والمراقبة قد نزرت وقلت والمهابة قد تلاشت واضمحلت »(٢) ولا ريب أن الرجل أصدق الوصف ولم يحاول المبالغة .

وان الأسباب التى أوردها الكتاب بصدد هذه الأزمة لتبين لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الحالتين السياسية والاقتصادية وفى الحقيقة لقد أثبت تاريخ مصر فى كافة عصورها أن فترات القوة والرخاء هى نفسها الفترات التى شاهدت البلاد فيها تقدم الزراعة ونموها .

مظاهرها

سنحاول بقدر المستطاع أن نجعل بعض الكتاب من معاصرى الفاطميين ومن جاء بعدهم يحدثنا بأسلوبه . وقد يكون فى بعض الوصف غلو حمل بعض المؤلفين على أن يتشكك فى دقة الوصف ويعزوه إلى الخلاف المذهبى(٣) بحيث أفاض الكتاب السنيون فى اظهار حالة مصر فى تلك السنوات فى صورة شديدة السواد إذ اعتبروا ما أصاب البلاد وما حل بالمستنصر انتقاما الهيا .

---

(١) ابن اياس بدائع الزهور ج ١ ص ٦١
(٢) الاشارة الى من نال الوزارة ص ٥٠
(٣) الدكتور زكى محمد حسن . كنوز الفاطميين ص ١٦ « الحاشية ٢ »

ومع ذلك فقد وصف المقريزى الأزمة بشكل بشع ونظر إلى حالة البلاد بمنظار أسود برغم ما يعلم عنه من الميل إلى الفاطميين لأنه من أحفادهم . إلا أنه ينبغى لنا من جهة أخرى إلا نظن أن الشدة العظمي لا مثيل لها فى مصر منذ قديم الأزمان فقد حدثت مجاعات بعد العصر الفاطمى ربما زادت فى شناعتها عن الأزمة المستنصرية وقد وصف لنا عبد اللطيف البغدادى ما شاهده فى مصر من هذا القبيل أثناء زيارته لها .

وكان من أول مظاهر الأزمة ارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية ارتفاعاً يجعلنا نرتاب إلى حد فى صحة الأرقام التى أوردها الكتاب . فقد ذكر النويرى أن رغيف الخبز بيع بأربعة عشر دينارا أو درهما وبيع أردب القمح بمائتى دينار(١) وقال ابن الزيات إن ثمن الأردب بلغ إحدى وسبعين دينارا(٢). وهنا لاتفوتنا ملاحظة الفوارق الكبيرة بين هذه التقديرات فالبعض يجعل الدرهم دينارا ، وعلى كل فليس من رأينا الاخذ كثيرا بالأرقام التى ذكرها كتاب المسلمين فى العصور الوسطى حسب « قيمتها الاسمية » على حد تعبير الاقتصاديين الحديثين ، كما أن تناقل الروايات واختلاف وجهات النظر عند الرواة واخطاء النساخين ، كل هذا يفسر لنا تضارب الارقام واختلاف الاوصاف .

واشتد الارتفاع حتى بيعت البيضة بعشرة دراهم(٣) وأكل الناس الجيف(٤) وظهرت الغرائز الحيوانية التى هذبها المجتمع واخفتها الحضارة . فوقف الناس فى الطرقات يقتلون من يظفرون به وأكل القوم بعضهم بعضا(٥). ولسنا نعجب لامر كهذا

---

(١) نهاية الارب (مخطوط) ج ٢٦ ص ٦٩

(٢) الكواكب السيارة ص ١٧٧

(٣) السلامى . مختصر التواريخ (مخطوط) فى حوادث سنة ٤٦٢ هـ ويلاحظ أن هذه السنة هى التى كان فيها معظم الغلاء

(٤) ابن ميسر . أخبار مصر ص ١٩

(٥) ابن الزيات . الكواكب السيارة ص ١٧٧ . المقريزى فى الخطط ج ١ ص ٣٣٧ (راجع قصة امرأة قبض عليها وادخلت الى منزل فيه سكاكين وآثار الدماء وقطع أهله شرائح من افخاذها وكانت على جانب من السمنة ولكنها استطاعت النجاة بعد ذلك)

فى وقت القحط الشديد . وترجع قلة الاقوات إلى موت عدد كبير من الفلاحين وفرارهم من الحقول بسبب الحروب بين طوائف الجند وصعوبة إرسال الغلال بسبب الفوضى واخطار الطريق واهمال الحكومة أمر الترع والجسور ، بل نعتقد أن الجند السود حين كانوا بالصعيد منعوا إرسال الغلال إلى القاهرة حتى لا يتقوى خصومهم وكذلك فعل ابن حمدان حين كان له الامر فى الوجه البحرى حتى يجيع أهل مدينتى القاهرة ومصر ويرغم الخليفة على الرضوخ له . وصحب المجاعة وباء أو طاعون قيل إنه أفنى ثلثى أهل مدينة مصر(١) . حتى أنه كان يموت الواحد من أهل البيت فلا يمضى يوم وليلة من موته حتى يموت سائر من فى ذلك البيت ولا يوجد من يستولى عليه(٢). وانتشر الجدرى بين الاطفال فاهلك منهم هو ٢١٠٠٠ فى أقل من شهر واحد(٣) وأخذ بعض من لم تصبه العدوى فى الفرار إلى البلاد الشامية والعراقية(٤) حتي ينجو من موت محتوم ولعل بعض الاغنياء هم الذين عرفوا إستغلال هذه الفرصة وكانت نساء القصر تخرجن ناشرات شعورهن تصحن «الجوع! الجوع ! » تردن المسير إلى العراق فتسقطن عند المصلى بسبب الهزال الشديد وتمتن جوعا(٥) .

أما الامن فقد اختل إلى حد كبير ومدت الاجناد أيديها إلى النهب والسلب وتهيأت الفرصة أمام الاشرار وقطاع الطرق وفقراء البدو ولم يتورع أحد عن الاعتداء على غيره . أما السبل وطرق المواصلات بالبر والنيل فانقطعت بسبب تعرض

---

(١) ابن اياس . بدائع الزهور ج ٢ ص ٦١ ويبدو من كلامه أن الفسطاط كانت أشد الجهات تأثرا بالمرض بسبب شدة الازدحام بها ، ويحسن أن نشير الى ما تقول بعض مصادر العصور الوسطى باوروبا إن الوباء المسمى بالموت الأسود (١٣٤٩ — ١٣٥٠) أودى بحياة نحو نصف سكان انجلترا .

(٢) المقريزى الخطط ج ص ٣٣٦ — ٣٣٧

(٣) Abu Saleh: Churches and Monasteries of Egypt, p. 232.

(٤) ابن ميسر . أخبار مصر ص ٢٠ (فى حوادث ٤٦٣ هـ)

(٥) المقريزى . اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٥ .

المسافرين وغيرهم لاعتداء الجند واللصوص ، وخربت أحياء بأكملها فى الفسطاط وحرقت دور كثيرة بها وتعطلت التجارة والصناعة .

عودة الرخاء :

وأخيرا ارتفع النيل وروى الارض وانحل السعر وزال الكابوس الذى خيم على أنفاس البلاد فى تلك السنوات السبع العجاف وقتل ابن حمدان غيلة على يد بعض خصومه ولا بد أن هذا حدث بعد أن انتهت موجة الوباء . وقد دفع اليأس وسوء الحال بالخليفة المستنصر بالله فاستدعي بدر الجمالى من فلسطين ولم يمض زمن طويل على وصوله وتوليه الوزارة حتي عاد الرخاء تدريجيا اذ ضرب الوزير الجديد على أيدى دعاة الفتنة وعناصر الشر والفساد بيد من حديد وأعمل القتل فى قادتهم والتشتيت فى عامتهم وخلص الوجه البحرى من العرب والصعيد من السودان . ورعى الفلاحين وخفف من اعبائهم فهدأت الحال واستقرت الامور وعاد الفلاح المصرى الذى خرج سالما من الاحداث الماضية إلى استئناف العمل بالحقل ومزاولة الزراعة بصبره المعهود وايمانه الشديد واعتقاده القوى فى القضاء والقدر . وأخذت البلاد من جديد تستقبل عهدا من الرخاء دام نصف قرن وكأنما الزمن أراد ان يكفر عما قدمت يداه من سوء وأذى . وقيض للمستنصر أن تكون العشرون سنة الباقية من عمره وخلافته الطويلتين سنوات هدوء وسلام بعد العواصف والانواء السابقة .

وليس لنا أن نتساءل لم يقم الشعب بالثورة للتخلص من الفتن والمنازعات بين الزعماء فقد نستطيع أن نعزو هذه الظاهرة إلى قوة نظام يقرب من الاسترقاق ، وحرص سكان المناطق الزراعية السهلة على الهدوء فى غالب الأحيان ، والرعب الذي أثاره فى نفوسهم الاستبداد وطوائف الجند ، والضعف الشديد المترتب علي الأمة ونكباتها وكذلك العقيدة فى الأحداث القدرية ، فضلا عن أن تلك الأزمات والنكبات كانت شيئا شبه عادى مألوف .

نتائج الأزمة :

وكان لهذه الازمة الطاحنة آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها ، وإن هذه الآثار كانت بعيدة الغور متشعبة النواحى .

نلاحظ أولا أن عجز الخليفة المستنصر الجأه إلى الاستعانة ببدر الجمالى ثم أطلق يده فى تدبير الامور وبذلك بدأ عصر جديد يعرف باسم عصر الوزراء العظام الذين أصبح بيدهم الامر كله ولم يدعوا للخلافة فى أغلب الاوقات الا اسمها حتي أن الافضل بن بدر الجمالى اختار للخلافة طفلا يكون العوبة بين يديه . ولا ريب أن انتقال السلطة الفعلية إلى أيدى الوزراء ادى إلى التكالب على هذا المنصب واوجد المنافسات والمؤامرات والدسائس حتى انتهى الامر بالاستعانة بالاجانب كما فعل شاور وضرغام . وكان من أثر هذا التدخل أن تمكن صلاح الدين الايوبى من السلطة فقطع الخطبة للفاطميين . ولما مات الخليفة العاضد ختم بموته حكم الفاطميين فى مصر .

كما أن الضعف الذى انتاب قوى البلاد المادية والحربية والذى جاهد بدر الجمالى وابنه من بعده فى علاجه دون نجاح كبير كما كانا يرجوان أضعف قبضة مصر علي البلاد الشامية وأهمل الجيش والاسطول فلما بدأت العاصفة الصليبية تهب على الشرق كانت قوة الفاطميين وعظمتهم وهيبتهم الاولى علي وشك المغيب وما استطاعوا للنكبة دفعا ، وان كان لانتصار الصليبيين فى حملتهم الاولى أسباب أخرى .

قدمنا أن الوباء أودى بحياة الالوف من الاهلين فى ريف مصر ومدنها وكان لابد من انقضاء وقت طويل حتى تعود الحياة في البلاد سيرتها الاولى . وقد انتقلت ملكية مساحات واسعة من أراضي المالكين إلى بيت المال لهلاك أربابها وانعدام ورثتهم فزادت مساحة أراضى الحوز علي الملكية الخاصة وحدث تعديل فى نظام اقطاع هذه الاراضى فاصبحت ابتداء من أيام الوزير المأمون البطائحى تمنح لمدة ثلاثين سنة بعد أن كان الامر قاصرا على أربع سنوات واصبح أغلب المقطعين

من الأمراء والأجناء وكبار الموظفين من أصحاب الرواتب الثابتة . (١) أما إيرادات الحكومة قد تضاءلت خلال سنوات الأزمة ولما انتهت كان على النواحى مبالغ طائلة لم تدفع إلى بيت المال . أضف إلى هذا أن النكبة التى أصابت الزراعة واستمرت آثارها زمناً طويلا كان لابد أن تؤدى إلى نقص إيراد الضرائب العقارية ولهذا نعتقد أن حكام مصر فى العصر الفاطمى الأخير أخذوا يزيدون من الضرائب غير المباشرة أى المكوس بلغة ذلك العصر(٢) .

وقد بدأ خراب مدينة القسطاط منذ ذلك الوقت بسبب ماتعرضت له من الحصار أيام ثورة ابن حمدان ومات عدد كبير من أهلها وخربت أجزاء منها كالقطائع وخط جامع بن طولون(٣) وتقهقر نشاطها التجارى واضمحل كثير من صناعاتها ، ومنذ ذلك الوقت أخذت القاهرة تجتذب النشاط اليها وتستعد للدور الذى أصبحت فيه فيما بعد العاصمة السياسية والتجارية والصناعية للديار المصرية .

ومن أكبر الخسائر التى منيت بها البلاد أثناء الشدة العظمى تلك النفائس التى أخرجت من قصور المستنصر مما رواه مؤلف كتاب الذخائر وحفظه لنا المقريزى حتى يكاد العقل يقف حائراً أمام جسامة ما نهب من القصور على يد الجنود الأتراك وزعيمهم ناصر الدولة حتى عجز الرواة عن إحصاء مانهب أو بيع صوريا من خزائن الكسوات والفرش والأمتعة والطيب والجوهر والسروج . ولنضرب لذلك مثلا ذكره المقريزى قال فى كتاب الذخائر وحدثنى من أثق به عن ابن عبد العزيز الانماصى قال قومنا « أخرج من خزائن القصر من سائر الخسروانى مايزيد على خمسين ألف قطعة أكثرها مذهب وسألت ابن عبد العزيز فقال أخرج من الخزائن ماحررت قيمته على يدى وبحضرتى أكثر من مائة ألف قطعة وأخرج مرتبة خسروانى حمراء بيعت بثلاثة آلاف وخمسمائة دينار ومرتبة قلمونى بيعت بألفين واربعمائة دينار ونيف

---

(١) تكلمنا عن هذا الموضوع من قبل بالتفصيل

(٢) وبغير هذا لا نستطيع أن نتصور أن الايرادات بلغت خمسة ملايين دينار فى وزارة الافضل بن بدر الجمالى « المقريزى : الخطط ج ١ ص ٨٣ »

(٣) ابن الزيات : الكواكب السيارة ص ١٧٧

وعشرين ألف قطعة خسروانى وكانت قيمة العرض المبيع بأقل القيم وأبخس الأثمان فى مدة خمسة عشر يوما من صفر سنة ستين واربعمائة سوى مانهب وسرق ثلاثون الف الف دينار قبض جميعها الجند الأتراك ليس لأحد منهم درهم واحد قبضه عن استحقاق (١) وفقدت آلاف القطع من البلور والخزف والزجاج والحلى والأوانى الذهبية والفضية . وبغض النظر عن عنصر المبالغة فقد فقدت البلاد ثروة ضخمة أهم مافيها الناحية الفنية التي كانت كفيلة أن تلقى الضوء الكافى على عظمة البلاد الصناعية ومهارة الفنانين المصريين في ذلك العصر ، أما من الناحية العلمية فالخسارة أكبر من أن تعوض وفقدنا مصادر قيمة من المؤلفات والسجلات الرسمية مما كان يصبح مادة لاتنفد لمن يكتب عن هذا العصر . إذ استولى الجند والأمراء على نفائس ملفى خزانة الكتب فتفرقت أكثر محتوياتها وكان بعض العبيد يتخذون من جلودها أدمسة يلبسونها فى أرجلهم كما كانوا يحرقون ورقها قائلين إن فيها كلام المشارقة الذى يخالف مذهبهم وأهمل من الكتب عدد كبير سفت عليه الرياح التراب فصار تلالا كانت باقية فى زمن المقريزى وكانت تسمي تلال الكتب

وهذا أبلغ تعليق على هذه الخسارة الفادحة اوأفصح رثاء لها .

---

(١) الخطط ج ١ ص ٤١٦

الفصل الخامس

عناية الفاطميين بالزراعة

وسياستهم إزاء الأزمات

مقاومة الأزمات

لم تقف الحكومة الفاطمية ساكنة أمام الأزمات بل كانت تتخذ أشد الاجراءات وأجداها نفعاً فى نظرها للترفيه عن الناس ووقف موجة الغلاء وتوفير الاقوات حتي لاينتشر القحط والوباء .

ويظهر أنها كانت تعتقد أن تجار الغلال وسماسرتها هم الطبقة المسئولة إلى حد كبير عن ارتفاع الاسعار ، وبعبارة أخرى كانت تعد أسباب الغلاء فى كثير من الحالات غير طبيعية بل من فعل المختزنين والمحتكرين ولذا لم تتوان من أخذهم بما كانوا يستحقون من العقاب الصارم فقد ضرب جوهر الصقلي جماعة من الطحانين وأمر أن يطاف بهم (١) فى أسواق المدينة للتشهير بهم . وفعل الخليفة الحاكم بأمر الله الشيء نفسه مع الطحانين والخبازين(٢) وحذا حذوه غيره من الخلفاء والوزراء . ولم يقف الأمر عند الضرب والتشهير بل إن الحاكم بأمر الله توجه إليه الناس يشكون من اختفاء الأقوات فأعلن أنه متوجه فى الغد إلى جامع راشدة ، فاذا لم تخرج الغلال من مخازنها ضرب عنق من كان لديه شيء منها فافاد الوعيد وسارع التجار والسماسرة إلى إخراج ما لديهم وهبطت الاسعار وانتهت المحنة بسلام (٣) .

ومن الوسائل التى اتخذتها الحكومة الفاطمية لمكافحة الغلاء تسعير الأقوات والسلع الضرورية وتحتيم بيعها فى بعض أوقات الازمات فى مكان معين تحت الاشراف

---

(١) المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٣ ـ ١٤ وذلك خلال الازمة التى حدثت فى الفترة « ٣٥٩ ـ ٣٦١ هـ »

ب ـ اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا ص ٧٨

(٢) المقريزى: اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٦

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ص ٥٥

الدقيـق من جانب المحتسب وأعوانه (١) . وكثيرا مالجأ الفاطميون إلى المصـادرة وتنظيم بيـع الغلال ، ففى أزمة سنة ٣١٧ هـ برزت الأوامر لمسعود الصقلى متولى الستر لجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين وصادر مافي الساحل من الغلال وأمر الاتباع إلا للطحانين وسعر القمح كل تليس بدينار إلا قيراط والشعير عشر ويبات والحطب عشر حملات بدينار وسعر سائر الحبوب والمبيعات (٢) . وكانت مصادرة الغلال إجراء سليما لاغبار عليه فى سـبيل راحة المستهلـكين وقد هدد بها الوزير المأمون البطائحى فى خلافة الآمر أن لم يهبط السعر إلى كل مائة أردب بمائة وثلاثين دينارا (٣) .

وفى عهد الخليفة المستنصر بالله أخرج اليازورى مافي الاهراء من الغلال وأمر ببيعها بسعر منخفض مما أدى إلى هبوط الاسعار فى السوق . وكان هذا العمل خطأ من جانب اليازورى فلمـا حدث القحط لم يكن بالمخازن إلا جرايات من فى القصور ومطبخ السلطان أى الخليفة وحواشيه (٤) فلجأ إلى الامبراطور Constantine Nonamachos واتفق معه على أن تصدر الدولة البيزنطية إلى مصر مليوني بوشل (٥) من القمح لمواجهة هـذه الازمة التي دامت حتى مات الامبراطور عام (٤٤٧ هـ) ؛ وخلفته الامبراطورة تيودورا التى اشترطت اشتراك مصر وبيزنطه فى معاهدة دفاعية هجومية فأبى البازورى بأن يرتبط بعهد كهذا (٦) يعرض مركز البلاد لارتباكات خطيرة ، كما أن حاجة مصر إلى القمح ليست دائمة بل متعلقة بالسنة التى كان فيها هبوط النيل دون المستوى العادى . وإزاء هذا الرفض أوقفت الامبراطورة إصدار الغلال الى مصر .

ويظهر أن اليازورى أراد استئصال جذور الشر فاتخذ إجراء جديدا بقصد سد الطريق على المحتـكرين والمضاربين من التجار والسماسرة الذين كانوا ينتهزون فرصة اعسار المعاملين من الزراع والفلاحين وضيق الحال عليهم فى القيام للديوان بماعليهم

---

(١) اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٣ — ١٤ ، ١٥ — ١٦

(٢) شرحه ص١٦

(٣) شرحه ٢٧

(٤) اغاثة الامة بكشف الغمة

(٥) البوشل يساوى ٢,٢ كيلة

(٦) O' Leary: A Short History of the Fatimid Kailiphate, p. 197.

من الخراج فيشترون منهم غلاتهم قبل أوان الحصول بسعر فيه ربح لهم فاذا صارت الغلال فى البيادر حملها التجار إلى مخازنهم فاصدر الوزير الاوامر بمنع ذلك . وكتب الى عمال النواحى باستعراض روزنامجات الجهابذة وتحرير ماقام به التجار عن المتعاملين وغير هذا ثم بعث المراكب لاحضار الغلال إلى مصر ووضعها فى المخازن السلطانية (١) لانه تعلم من تجاربه الماضية ضرورة الاحتياط ضد الطوارىء المستقبلة . وقد اتخذ إجراء آخر لعله سابقة لتقييد الاستهلاك وتنظيم هذه العملية حتى لا يتلاعب بها البعض فخصص سبعمائة تليس من القمح يومياً لمدينة مصر وثلاثمائة تليس للقاهرة (٢) وبذا تمكن من التغلب على الازمة التى نشبت ودامت حتى أوان ظهور المحصول الجديد . وكانت الاهراء الحكومية عاملا من عوامل مكافحة الازمات ففى أيام الخليفة الفائز أخرجت منها مقادير لاتحصى من الغلال وفرقت على الطحانين ورخصت أسعارها ومنع الاحتكار (٣) .

وعمل الفاطميون أيضا على حماية الماشية فقد ذكر ابو المحاسن « النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ٢٥٢ » أنه لما وقع الفناء فى ذوات الأربع سنة ٤١٧ هـ منع الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله ذبح الابقار السليمة من العيوب التى تصلح للحرث وغيره والمخصوصة لعمارة الأراضى والمذللة لمصالح الخلق فان فى ذبحها غاية الفساد واضطراراً للعباد والبلاد وأباح ذبح مالا يصلح للعمل ولايحصل به النفع .

العناية بالزراعة

وإذا استثنينا حوادث الغلاء وكان السبب الأكبر فى كثير منها قصور النيل عن الوفاء أو ارتفاع الفيضان إلى حد الافراط وهى ظروف ما كان لهم فى ذلك العصر ان يتنبأوا بها أو يدفعوها ، وإذا استثنينا كذلك عهد الأزمة الكبرى وهى الوحيدة على مانعتقد التى تلقي فيها المسئولية فى تفاقمها وطول مدتها على الخليفة ورجال الحكم ، نقول إنه إذا استثنينا هذا كله الفينا السياسة الفاطمية بوجه عام اتجهت إلى العناية بالرى والزراعة . وقد تكلمنا على ما كانوا يعملونه خلال الأزمات وسنعالج سياستهم

(١) المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٠ ـ ٢١
(٢) شرحه ص ٢٢
(٣) شرحه ص ٢٨

فى أوقات السلام والهدوء والاستقرار .

بعد أن استقر الامر لجوهر الصقلى ونجح فى القضاء على فلول المقاومة ومكافحة الغلاء الذي طغى على البلاد بعد موت كافور الاخشيدى أخذت الاحوال فى الانتظام . ولما انتقل المعز لدين الله إلى قاعدة الملك الجديد نظم الإدارة المالية أو جباية الخراج بمعنى أوضح، وعنى هو ومن بعده بعمارة الجسور وتطهير الترع وتأمين الزراع . ولاريب أن انتشار الامن كان سببا هاما فى تقدم الزراعة ويشهد بذلك ان الخراج حتى نهاية عصر الحاكم بأمر الله تراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين دينار (١). وقد وصف المقدسى حالة الامن والسلام فى بداية العصر الفاطمى بقوله «وأما الولايات فللفاطمى وهم في عدل وأمن لأنه سلطان قوي غنى فى راحة وأتم سياسة ونفاذ أمر وكل سامع يطيع من الأركان سراً وعلانية (٢).

ونفذت حكومة الخليفة الحاكم بأمر الله مشروعا كان له الاثر العظيم فى تسهيل الرى والمواصلات ، ذلك أنه فى عام ٤٠٤ هـ طهر خليج الاسكندرية بعد ان طم تقريبا خاصة فى قسمه الأول عند خروجه من فرع رشيد وبلغ ما انفقته الحكومة على هذا العمل خمسة عشر ألف دينار (٢) واستفادت من هذا العمل منطقة كبيرة فى مديرية البحيرة إذ كان الخليج يغذي عددا كبيرا من الترع أورد ابن مماتى أسماءها فى كتابه «قوانين الدواوين مخطوط ص ٨٧» . وكانت حالة البلاد كذلك في رخاء وسعة عيش فى صدر خلافة المستنصر كما يدل على ذلك الوصف الذى خلفه لنا ناصر خسرو الذى زار مصر عام ٤٣٩ هـ (١٠٤٧ م) حتى كان كل امرىء مطمئنا على حياته وماله .

---

(١) راجع ما كتبناه فى موضوع الضرائب وذلك فى باب النظام المالى

(٢) أحسن التقاسيم ص ٢١٢

(٣) Sefer Nemeh, pp. 155 - 156.

ولما ولى بدر الجمالى الوزارة وقضي على الفتن وسادت الطمأنينة عاد الفلاحون إلى الأرض يزرعونها وعنيت الحكومة بالترع والجسور فارتفعت الايرادات فى أيامه إلى أكثر من ثلاثة ملايين دينار وفي عهد ابنه الافضل إلى خمسة ملايين (١) .

وقد نفذ فى وزارة الافضل مشروع مائى عظيم الاهمية إذا أشرف أبو المنجا بن شعياو كان على رأس إدارة الزراعة علي حفر خليج يخرج من النيل (٢) وعرف باسمه فيما بعد . ويرجع سبب حفر هذا الخليج إلى أن البلاد الشرقية كانت جارية فى ديوان الخلافة وكان معظمها لا يروى فى أكثر السنين ولا يصل الماء إليها الا من خليج السردوس أو من غيره من المجارى المائية البعيدة . وقد استغرق الحفر عامين وكان فى كل سنة تظهر فائدته ويتضاعف ارتفاع البلاد التى يجرى فيها (٣)

ولاحظ كاترمير أن خليج أبى المنجا ليس إلا الفرع البيلوزى القديم الذي كان قد طمر ولكن بقيت آثار تدل عليه فاعاد الفاطميون حفره وتعميقه حتى يتسنى رى (٤) جانب كبير منى الأراضى الواقعة فى شرقى فرع دمياط . وقد استند المؤلف فى رأيه بخصوص تحديد موقع الخليج واتجاهه على رواية لخليل بن شاهين الظاهرى الذى قال ان الخليج كان يصب علي مقربة من طينه التى عدها كاترمير مدينة بلوز القديمة . ويقول الأمير عمر طوسون إنه كان يتبع الفرع البلوزى القديم حتى شبين

---

(١) المقريزى الخطط جـ ١ ص ١٠٠

(٢) Jacob Mann: The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, p. 215.

ويقول المؤلف إن المصادر العربية التى نشرها تكلمت على أبى المنجا بوصفه رئيس ادارة الزراعة بينما ذكر القلقشندى أنه كان متولى ديوان جهات الدلتا الشرقية

ويقول مان أيضا: انه بسبب كثرة تكاليف المشروع زج الوزير بأبي منجا فى السجن بينما علل القلقشندى ذلك بغيرة الوزير حين رأى العامة تطلق اسم اليهودى على الخليج . وقد يكون فى تعليله طابع من الصحة أما عن رواية المصادر العربية « فنعتقد أن الوزير ظن أن أبي النجا أسرف فى الانفاق أو اغتنم الفرصة لاثراء نفسه » .

(٣) القلقشندى صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ . المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٧١ ـ ٧٢

القناطر ثم يتجه بعد ذلك إلى بلبيس .

وتدل عبارة الوثائق العبرية التى أشرنا إليها علي وجود إدارة خاصة تشرف علي أمور الزراعة فى البلاد . وقد ذكر المقريزى العبارة الآتية لبيان مبلغ عناية الفاطميين بمسائل الرى فقال « وحكى » أنه كان يرصد لعمارة جسور أراضى مصر فى كل سنة ثلث الخراج ولكنا بطبيعة الأمر لانؤمن أنهم كانوا يخصصون ثلث الخراج لهذا الغرض ففى التقدير مبالغة مع صحة أساس العبارة . والمقريزى نفسه تشكك فى صحة الرقم فبدأ كلامه بقوله (وحكى) أى أنه لايريد أن يؤيد الامر أو ينفيه . وأخيرا فقد كانوا يعلقون أهمية كبرى على وفاء النيل ويقيمون الاحتفلات لهذه المناسبة وخصصوا راتبا شرف على المقياس (٢) .

وكانت معاملة الفاطميين للفلاحين وهم العمود الفقرى للبلاد تمتاز بالتسامح واللين والرعاية بوجه عام فلم يتركوا تقدير الضرائب للمتقبلين والمقطعين بل حددوا فئاتها وكانوا يراجعونها من وقت لآخر (٣) وأصبح تسعير القمح وغيره من المواد الغذائية سياسة مرعية عند الفاطميين مع أن الكتاب السنيين مثل أبى يوسف كانوا ينتقدون تدخل الحكومة فى تحديد الاسعار لأنه خاضع لإرادة الله وحده (٤) مع أن هذا التسعير فيه حماية للطبقة الفقيرة من أهل المدن . وقد رأينا كيف حارب الوزير اليازورى المرابين والمضاربين ممن كانوا يحصلون على المحصول قبل الحصاد بثمن ليس فيه صالح للمنتج(٥) . ولم يقف الامر عند هذا بل سامح بعض الوزراء كالمأمون البطائحى باموال ضخمة كانت متراكمة فى ذمة الملاك والمتقبلين(٦) وأصدرت الحكومة منشورا

---

(١) Quatremérc: Mémoires géographiques et historiques, Tome, I, pp. 69 - 71 & Prince e. Tosson: L, histoire du Nil, Tome I, p. 195.

(٢ ، ٣) المقريزى الخطط ١ ص ٦١ . وقد جاء فى المصدر نفسه أن الوزير الأفضل قال لابن أبى الليث أن بلغنى أن بئرا معطلة أو أرضا بائرة أو بلدا خراب لأضربن عنقك

(٤) المقريزى الخطط ج ١ ص ٨٢

(٥) كتاب الخراج ص ٥٧ (٦) المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٢٠ — ٢١

(٧) أما غير المامون فقد سامح الوزير رزيك بن الصالح طلائع بن رريك الناس بما عليهم من الأموال والبواقى الثابتة فى الدواوين « أبو المحاسن . النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٣١٦ »

تدل عبارته على نظرة الحكومة إلى الفلاحين وقد آثرنا اقتباسه لهذا السبب « ولما انتهى إلينا حال المعاملين والضمناء والمتصرفين ومافى جهاتهم من بقايا معاملاتهم امرنا بما تضمنه هذا السجل من المسامحة قصدا فى استخلاص ضامن طالت غفلته وخربت ذمته وانقاذ عامل اجحف به من الديوان طلبته وتوفر الرغبة على عمارتها وجريها فيها على قديم عادتها ولما كان ذلك من جميل الاحدوثة التى لم نسبق إليها ولا شاركنا ملك فيها اقتضت الحال إيرادها فى هذا الكتاب وابداعها فى هذا الباب لما أطلعنا عليه مما انتهت إليه أحوال الضمناء والعاملين بالمملكة من الاختلال وتجمد البقايا فى جهاتهم والاموال عطفنا عليهم برأفة ورحمة وطالعنا المقام الاشرف النبوى بالتفصيل من أمورهم والجملة واستخرجنا الامر العالى بوضع ذلك فى الحال وانشاء السجلات الكريمة مقصورة على ذكر هذا الاحسان وتنفيذها إلى جميع البلدان ليقرأ على رؤوس الاشهاد بسائر البلاد ومبلغ ماانتهت إليه المسامحة إلى حين ختم هذا السجل من العين ألفا ألف وسبعمائة ألف وعشرون ألفا وسبعمائة وسبعة وستون دينارا ونصف وثلث وثلثان وربع قيراط ومن الفضة النقرة أربعة دراهم ومن الورق سبعة وستون ألف وخمسة دراهم ونصف وسدس درهم ومن الغلة ثلاثة آلاف ألف وثمان مائة ألف وعشرة آلاف ومائتان وتسعة وثلاثون أردبا .... الخ (١) .

وقد امتدح الكتاب الأوربيون سياسة الفاطميين ازاء الفلاحين فقال البعض إن التسامح كان طابع حكمهم (٢) وإن معاملة الشعب على أيديهم كانت خيرا منها على أيدى سواهم (٣) من الحاكمين .

---

(١) المقريزى الخطط ج ١ ص ٨٣ - ٨٤

(٢) Stanley Lane-Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 157.

(٣) R.L. Devonshire: L' Egypte Musulmane et les fondateurs de ses monuments, p. 48.

وأخيرا فقد كان الفلاح المصرى فى عهد الفاطميين يستطيع أن يتصرف فى الأرض (١) ، ويغير موطن اقامته حسبما شاء . وهنا تبدو اهمية هذا إذا ذكرنا حالته فى العصرين المملوكى والعثمانى فهى رق وعبودية إلى الحد الأقصى ، وقد شهد المقريزى وابن أياس والجبرتى أن حالة الفلاح المصرى كانت دون مستوي العبيد فكان فى استطاعة سيده قانونا أن يضربه بالسياط أو يحبسه وأكثر من هذا أن يقتله كما كان الحال فى ظل حكومة المماليك (٢) .

---

(١) راجع ما كتبناه على الملكية العقارية

(٢) A.N. Poliak: La Fèodalité Islamique (Rèvue des Etudes Islamiques 1936), pp. 261 — 262.

وراجع المقريزى الخطط جـ ١ ص ٨٥ ، ابن اياس . بدائع الزهور جـ ٥ ص ٣٧٢ — ٣٧٣ ، الجبرتى عجائب الآثار جـ ٤ ص ٦٨

الفصل السادس

بعض النظم المتعلقة بالزراعة

العمل فى الأرض : كان عمل الفلاحين متشعب النواحى ففى فصل التحاريق تطهر الترع من الطمى الذى رسبه ماء الفيضان وتقام جسور جديدة ويعمل على تقوية غيرها ويهتم بعمارة السواقى وحفر الآبار(١) وذلك لرى الجهات التى لم يغمرها الماء تماما أو لسقى نباتات الزراعة الصيفية فاذا ما حان ورود ماء الفيضان وكان الوفاء غالبا فى شهر مسرى بدأ اطلاق الماء فى الترع وتستمر هذه العملية فى شهر توت وهنا ترتب المدامسة لحفظ الجسور(٢) وهذا العمل لابد أنه كان يوزع على أهل الناحية بالتناوب فاذا ما حل شهر بابه ابتدأ النيل فى النقص وأخذ الفلاحون فى زرع الفول والبرسيم وسائر الحبوب وذلك فى الأراضى التى لاتشق لأجلها ، أما فى الصعيد فكان ابتداء شق الأرض لبذر القمح والشعير(٣) . وفى زراعة بعض الغلات كالكتان كان لابد من تسبيخ الأرض بتراب سباخ . كما كانوا فى حالة قصب السكر مثلا ينظفون الارض من الحلفاء وغيرها ثم يبرشونها ويجرفونها حتى يتم تمهيدها . والبرش هو الحرث وكانوا يستخدمون الأبقار فى جر المحاريث ومن الاخيرة أنواع كبار أطلقوا عليها اسم المقلقلات(٤) وكان الرأسان من البقر يحرثان فى كل يوم من ثلثي فدان الى مادونه من الارض القوية ومن فدان إلى ماحوله فى الارض اللينة أما أجرة الزوج من البقر فكانت أربعة دراهم فى اليوم الواحد(٥)، وبالطبع لم تكن هذه الأجرة عامة بل اختلفت من جهة إلى أخرى حسب تقاليد البلاد وعاداتها . أما مدة الحرث فى مصر فتراوحت بين خمسين وستين يوما (٦) . ومن الأعمال الأخرى

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٧١

(٢) شرحه ج ١ ص ٢٧٠

(٣) شرحه ج ١ ص ٢٧٠

(٤) شرحه ج ١ ص ١٠٣

(٥) ابن مماتى : قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

(٦) شرحه ص ١١٤

فى الحقل العزق والغرض منه نكش الأرض وتنظيف مانبت مع النبات كما فى حالة القصب مثلا (١) . ولرفع الماء من النهر كانوا يستخدمون القادوس (٢) والسواقى وهى التى سماها ناصر خسرو العجلات المائية . وبطبيعة الحال كانت السواقى (٣) تعمل من الخشب الذى يحصلون عليه من الأشجار المغروسة فى ظاهر القرية في أغلب الجهات كما كانت تديرها الحيوانات من الأبقار والجواميس . وكانوا يهتمون بعمارة السواقى فى شهر طوبة .(٤)

فاذا مانضج المحصول خرج الفلاحون لحصاده ويبدأ دراس الغلة وكانوا يستخدمون فى ذلك آلة لعلها لاتختلف عن النورج المستعمل حتى اليوم فى القرى المصرية . وفى حالة الكتان كان يقلع قضبانا وينشر فى موضعه ويتعرض للشمس والهواء حتى يتم جفافه فاذا جف حمل وعزل جوزه لاستخراج بذر الكتان . (٥)

الضياع نقرأ فى أوراق البردى التى ترجع إلى القرن الرابع وفى عقود الوقف التى تنتمى إلى العصر الفاطمى عبارة الضياع وهذه إما من أراضى الحكومة كما يستدل من تحبيس الحاكم لصول وطوخ وضياع أخر (٦) وإما عبارة عن الأطيان التى يملكها المقطعون خاصة فى حالة إقطاع التمليك وإما من الأعيان أصحاب الأملاك . وكان الكثيرون من هؤلاء الملاك يقيمون فى المدن الكبرى وخاصة الفسطاط والقاهرة . وتدل أوراق البردى على أنهم كانوا يعينون وكلاء لهم يقيمون فى الضياع للاشراف على إدارتها وبقية عمليات الزراعة كتأجير الأرض للفلاحين المقيمين على الأرض واستئجار العمال اللازمين وشراء الحيوانات ورعايتها وعمارة السواقى وما إلى ذلك وكان الوكيل يحتفظ بكشوف دقيقة يوضح فيها نفقات الزراعة والايجارات وما يتسلم منها كما كان يسافر من وقت إلى آخر لعرض الأمر على سيده واستشارته وحمل

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٠٢
(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٧٠ و ١٠٢
(٣) Sefer Nemeh, p. 118.
(٤) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٧١
(٥) شرحه ج ١ ص ١٠١
(٦) شرحه ج ٣ ص ٣٩٥

المال المتحصل كما نستدل من كتاب وكيل أحد الملاك إذ قال « منذ الوقت الذى قدمت فيه عليك » (١)

ومن أوراق البردى نستطيع أن نعرف أسماء الذين كانوا يلزمون للمزرعة حقيقة هذه الأوراق إن لم يكن معظمها ينتمى إلى القرن الرابع وما قبله ولكن لاداعي إلى الظن أن هذه الأنظمة تغيرت تغيراً أساسياً فى العصر الفاطمى .

جاء فى إحدى أوراق البردى ذكر السائس والكرام والحراس وبيع النبيذ (٢) ولاشك أن هذه البيانات تنطبق على مزرعة كروم ولابد أنها كانت مجهزة بآلة لعصر الكروم وهذه صناعة كانت واسعة الانتشار فى الريف ومنظمة تنظيما دقيقا والعمل فيها مقسم على الأفراد كل فيما اختص به كما يتضح من الأسماء التى أوردناها . والحقيقة أن أصحاب الضياع أو أمراء الإقطاع كانت تشمل مزارعهم المعاصر والبساتين كما يستدل مما قاله المقطعون للوزير المأمون البطائحى حين اشير عليه بحل الاقطاعات(٣) وكانت هذه المعاصر تشتغل بعصر الكروم فى مناطق هذه الفاكهة أو عصر القصب حيث يزرع هذا النبات أو استخراج الزيت من بذر الكتان والسمسم . وكان لهذا العمل مواعيد خاصة تتوقف على زمن حصاد النبات ، فمثلا كانت عملية عصر القصب تبدأ فى هاتور وكيهك (٤) ولما كان إدراك العنب يبدأ من يؤونه (٥) كانت عملية عصره واستخراج النبيذ تعمل فى هذا الشهر وما يليه .

ذكرت أوراق البردى كذلك أسماء العمال الآتية « الجنايني . الرجل الأجير . الأعوان » (٦) وأورد ابن مماتي اسمى « الخولى والخراث » (٧) وجاء فى المقريزى

---

(١) A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts) ms. Vol, vl, p. 36.

(٢) Ibid,p. 31.

(٣) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٨٤ — ٨٥

(٤) شرحه جـ ١ ص ٢٧٠

(٥) شرحه جـ ١ ص ٢٠٢

(٦) A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts) ms, Vol. vl, pp, 59, 43—45, 70—71.

(٧) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

ذكر المقشرين والمقطعين (١) . أما الحراس فكان عليهم صيانة المزرعة من أى اعتداء كما كان منهم نوع يقال له حراس الطير (٢) . وانحصر عمل الحمال فى نقل الغلات إلى المخازن والشون والأسواق . ولم نجد تعريفاً للأعوان ونعتقد أنهم العمال الذين كانوا يشتغلون بالأعمال التى لاتقتضى مهارة أو دقة من نوع خاص كالبذر والعزق والتنظيف والحصاد وسنرى أن أجورهم كانت منحطة إلى درجة كبيرة وكان من الضرورى أن تحتوى المزرعة على خولى عارف بالأرض وبقاعها والمزروعات وأنواعها ولذلك فهو من أهم رجال الضيعة إذ عليه مراقبة الزراعة من الناحية الفنية والإشراف على العمال والحيوانات التي تستخدم فى العمل الزراعى . ولما كانت الضياع فى الغالب مساحات واسعة من الأرض تحتاج إلى عدد كبير من الحيوانات كالأبقار والجواميس كانوا يعينون رجالا يختصون بالنظر فى مصالحها بنسبة رجل واحد الى كل خمسة وعشرين رأسا من البقر (٣) . أضف إلى هذا أن النجار (٤) كان من العمال الذين لاغنى عنهم إذ عليه عمارة السواقى وغير ذلك من الأعمال التى يحتاج فيها إلى خبرته ومهنته . وهكذا يمكن القول بأن العمال فى الضيعة كانوا يشملون « الوكيل . الخولى . الكرام . السائس . الحمال . الجنايني . الحراث . النجار . الأجير . والأعوان » .

علاقة المالك والمستأجر ذكرنا فى كلامنا على الضياع أن وكيل المالك كان يقوم بتأجير الأرض إلى المزارعين بالنيابة على سيده . وكان المقطعون على مايبدو يتبعون الشيء ذاته مع الفلاحين المقيمين في الأراضى . وقد جاء في إحدى أوراق البردى ويرجع تاريخها إلى القرن الرابع الهجرى أن الزراع قالوا « إن مالك هو النصف »(٥) ومعنى هذا النص أن الفلاح يأخذ الأرض من المالك وله نصف المتحصل

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٢٧٢

(٢) شرحه ج ١ ص ٢٧١

(٣) ابن مماتى : قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

(٤) شرحه

(٥) A. Grohman: Arabic Papyri (Economie Texts) Vol. vI, p. 26.

منها . غير أن حصة كل من الطرفين كانت بطبيعة الحال غير ثابتة بل اختلفت من جهة إلى أخرى حسب التربة ونوع المحصول بل والأشخاص أنفسهم والعرف السائد فى الجهة . ويطلق على هذه الطريقة إسم المزارعة (١)

ولم تقتصر العلاقة بين الطرفين على هذه النسبة من المحصول سواء كانت النصف أو الثلث ، بل كان على كل منهما واجبات تتعلق بطريقة الزراعة و العمل . فكان المالك مكلفا أن يقدم علف البهائم والحراث وربما المحاريث نفسها . أما الماشية فنرجح أنها كانت ملك الزارع نفسه حتى يستطيع الانتفاع بلبنها وما يستخرج منها . ولكن

---

(١) المزارعة عقد بين مالك أرض وعامل فيستأجرها الأخير لزرعها ببعض المتحصل منها أو أن المالك يستأجر العامل على أن يزرع له أرضه ببعض المتحصل منها (حنفية) وهى عند المالكية شركة فى الأرض وعرفها اتباع أحمد بما يأتى : يدفع صاحب الأرض الصالحة للزرع أرضه للعامل الذى يقوم بزراعتها ويدفع له الحب على أن يكون له جزء مشاع معلوم من المحصول كالنصف أو الثلث لا أن يعين له أردبا أو أردبين مثلا ! وقد فرق الشافعية بين المزارعة والمخابرة فقالوا : المزارعة هى معاملة العامل فى الأرض ببعض ما يخرج منها على أن يكون البذر من المالك . والمخابرة هى المزارعة الا أن البذر فيها يكون على العامل فليس على العامل فى المزارعة الا العمل بخلاف المخابرة . وكلاهما ممنوع عندهم لأنه لا يصح تأجير الأرض ببعض ما يخرج منها وأجازها بعضهم ويعللون المنع بان العقد فيها على شىء غير معروف .

وفيما يلى خلاصة لأهم أحكام المزارعة عند أتباع أبى حنيفة :

(١) ضرورة بيان نوع ما يزرع إلا إذا قال المالك أزرع ما شئت .

(٢) يجب ذكر الناتج المتحصل من الأرض وكيفية إستحقاق الشريكين وأن يكون المتحصل لهما وحصة كل منهما من المتحصل نفسه ويكون نصيب كل منهما معلوما ويكون جزءا شائعا كالنصف أو الثلث ولا يشترط لأحدهما زيادة معلومة .

(٣) يجب أن تكون الأرض صالحة للزراعة وحدودها معلومة .

(٤) يجب أن تكون المدة معينة صالحة لوقوع الزرع فيها وينبغى ألا تمتد إلى مدة طويلة بحيث لا يعيش إليها أحد المتعاقدين غالبا .

(٥) ينبغى بيان من عليه البذر وآلة الزرع وتكون فى العقد تابعة فاذا جعل للبقر مثلا أجر معين فسد العقد .

« راجع كتاب ـ الفقه على المذاهب الأربعة ـ تأليف عبد الرحمن الجزيرى ج ٣ باب المزارعة ص ٦ وما بعدها » .

كانت هناك حالات لايملك الفلاح فيها البقر بل يستأجرها . أما أجرة الحراث فكان المستأجر هو الذى يتكفل بدفعها . (١)

وفيما يتعلق بصيانة الجسور والأقنية المحلية الخاصة بالضيعة فنعلم من أوراق البردى ومن المقريزى وسواه أن عبء ذلك كان واقعا على أهل الناحية ولم يكن لهم خيار للرفض لاتصال ذلك العمل بالصالح العام أما النفقات فيدفعها المالك أو المقطع أو متقبل الأرض ثم تخصم من المبلغ المطلوب لبيت المال ولهذا كانت نفقات الصيانة تحسب فى الكشوف التى يعدها الوكلاء . ويجوز إذا كانت الارض المؤجرة صغيرة المساحة أن يقوم الفلاحون أنفسهم بما يختص بالجسور ثم يخصمون المبالغ التى أنفقوها من المستحق عليهم دفعه لصاحب الارض . أما فى حالة أراضى الدولة فان أجرت للمزارعين الصغار مباشرة فعليهم أداء هذا الواجب على أن تحاسبهم الحكومة على ما كان يكلفهم من مال .

أجور العمال الزراعيين : فى حساب مزرعة نجد البيانات التالية يعطى « لعياد بن النعمان الجنايني ٣٢٦ ٢/٣ حزمة . . . كل ٢٠ حزمة بدينار ( ) » وفى حساب ضيعة أخرى .

« ودفع إلى نصير فى ارزاقه من شهر دينارين

ودفع إلى الرجل الاجير الذى (معه) شهر ثلثة دنانير

ودفع فى كرى خمسين ( ) . . دينارين ونصف (٣)

وقال ابن مماتى « ويحتاج إلى نجار برسمها مقرر له ما يتناوله إما مشاهرة وإما عينا »

---

(١) جاء فى ورقة بردى ما يأتى « دوابنا بلا علف منذ الوقت الذى قدمت عليك فأحب أن تتفضل باللازم للدواب » : A. Grohman: Arabic Papyri Economic Texts Vol. VI, p. 36.

وقال ابن مماتى . الذى كتب بعد الفاطميين بقليل « الحراث وعلف البقر على مالكها . وأجرة الحراث على المستاجر » راجع قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١١٤

(٢) A. Grohman: Arabic Papyri (Economic Texts), vol, VI, p. 46—45.

(٣) Ibid, p. 56

وإن « الحراث كان يستأجر باردبين قمحا . . . ومدة الحرث بالديار المصرية من خمسين يوما إلى ستين يوما» (١) .

ومن العبارات التى اقتبسناها يصبح فى الاستطاعة أن نستخلص بعض النتائج عن الأجور سواء من حيث طريقة الدفع أو المستوى الذى كانت عليه. فكان العمال يتناولون أجورهم إما نقداً وإما بجزء من المحصول مما قد يحتاجون إليه فى حياتهم اليومية . ونعتقد أن طريقة دفع الاجر عينا كانت متبعة فى بلاد الصعيد خاصة حيث لم يكن استعمال النقد فى التعامل شائعا ويدفع الأجر نقدا أوفى حالة بعض أنواع المحاصيل مثل الكتان والقصب والفاكهة والنيلة مما لم يكن للعامل إليها حاجة ماسة . وفى حالة الدفع نقدا كان العامل يتناول أجرة كل فترة معينة كنصف الشهر أو الشهر أو الموسم كأن يكون بعد تمام الحصاد أو انتهاء عملية الحرث . وأما في حالة تناوله غلة فالمعقول أن يحدث ذلك فى نهاية الموسم الزراعى أى بعد جنى المحصول . ومن الجائز كذلك أن يصحب الاجر النوعى قليل من النقد لمعاونة العامل وهذا على الاقل في الوجه البحرى . أضعف إلى ماسبق أن بعض العمال الدائمين كالنجار مثلا ويصح أن يكون الخولى أيضا بسبب أهمية العمل ومايتطلبه من مهارة ودوام كانوا يعطون الاجر على هيئة قطعة أرض يستغلونها لصالحهم .

أما مستوى الاجور فى الامكان ادراكه من الامثلة التى ذكرناها فقد كان مايدفع فى كرى خمسين فدانا عبارة عن دينارين ونصف أى أن الفدان الواحد يتكلف $\frac{٢٩}{٥}$ من الدرهم على أساس أن الدينار يساوى ١٥ درهما . وكان الحراث يستأجر فى مدة الحرث كلها (٥٠ ـ ٦٠ يرما) بأردبين من القمح فلو فرضنا أن ثمن الاردب من القمح ربع أو ثلث دينار كانت أجرة هذا العامل فى اليوم الواحد هكذا.

(١) $\frac{٦}{٥}$ أو $\frac{٨}{٥}$ من القيراط في حالة كون السعر ربع دينار للأردب أو ثلث على أساس خمسين يوما .

(٢) أو $\frac{١}{٥}$ ، $\frac{٤}{٥}$ من القيراط على أساس ستين يوما ، مع العلم أن كل أربعة وعشرين قيراطا تساوى دينارا واحدا . ولما كان الدينار يساوى مابين ٥١ و ٥٢

---

(١) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٤

قرشا بنقود اليوم أصبح فى الاستطاعة تقدير الاجر الذى كان يعطى للحراث فى اليوم الواحد .

وفى احدى أوراق البردى ذكر أمام أجر الاعوان رقم ٢¼ وقد علق جروهمان على هذا بقوله ان العملة المشار إليها هى الذهب وكون الاجر اليومى ٢¼ من الدينار أى قيراط واحد تؤيده المصادر اليونانية والعربية الأخرى . ويرى Karabacek. أن دراسة أوراق البردى التى كشف عنها فى الفيوم تظهر بوضوح أن أجور العمال اليومية كانت غاية فى الانحطاط إذ لم تزد عن سدس دانق للشخص الواحد . وعلى ذلك فمن السهل أن نفهم طبقا للنص السابق أن الأعوان المشتركين فى زراعة الحقل كانوا يتناولون مجتمعين أجرا يوميا قدره قيراط واحد (١) أى حوالى قرشين وسدس بالعملية الحالية . ولسنا نعرف بالضبط كم كان عدد هؤلاء الاعوان حتى نستطيع تقدير أجر الواحد منهم . ولاشك أن ما ذكره ابن مماتى عن أجر الحراث يتفق إلى حد كبير مع ماجاء فى أوراق البردى .

ولكن من المبادىء المقررة أن الأجور تختلف حسب طبيعة العمل ومايتطلبه من مهارة خاصة ولهذا كانت أجور بعض العمال فى الضياع مرتفعة نسبيا ولهذا أعطى عياد بن النعمان الجنابنى على ماذكرنا ٣٢٦ ⅔ حزمة وكان سعر كل عشرين حزمة دينار ونرجح أن هذا الرقم يمثل أجر هذا العامل فى السنة . وبعملية حسابية بسيطة نرى أن أجره اليومى حوالى ثلاثة أرباع درهم .

وبرغم هذا المثال الاخير من السهل أن نلاحظ إلى أى حد كانت أجور العمال الزراعيين على درجة كبيرة من الانخفاض وأى نوع من المعيشة كان يحياها هؤلاء القوم . وإذا قدرنا أن أسرة العامل كانت تتكون منه ومن زوجته وطفل(٢) وأن متوسط استهلاك الفرد منهم فى السنة من الحبوب أردبان كان مايكفى هذه الأسرة في السنة من الغذاء ستة أرادب تساوى مابين دينار ونصف ودينارين واذا قدرنا لها مثل هذا — وهو تقدير فيه بعض التسامح — للحاجيات الأخرى من

---

(١) Arabic Papyri: Economic Texts ms, vol. VI, p. 71.

(٢) هذا أقل من المألوف بكثير

الملبس وغيره بلغت نفقات هذه الأسرة فى السنة ٣ أو ٤ دنانير أي ان ما كان يتكلفه الفرد الواحد يبلغ دينارا أو دينارا وثلث دينار .

ولكن لا يصح اتخاذ هذه الأرقام نهائية إذ كان أبناء العامل يشتغلون معه ويتناولون أجرا كذلك ، كما كانت الزوجة تقوم بالغزل وبيعه فى الأسواق وخاصة فى القرى القريبة من المدن المشتغلة بصناعة النسج . أضف إلى هذا أن ايراد الاسرة كان يزداد بسبب ما تقوم بتربيته من الطيور وبيعها من وقت لآخر . وبرغم هذا كله فمن الصعب أن نتغافل عن الحقيقة الواضحة وهى أن أجورهم وايرادهم كانت منخفضة . ولا ريب أن هذا الانخفاض يبدو هائلا إذا ما عقدنا موازنة بين حياة هؤلاء القوم وهم السواد الأعظم من أهل الريف وبين معيشة كبار الموظفين وأمراء الإقطاع والأعيان والتجار فى المدن الكبرى . والحق إن المجتمع المصرى كان ينقسم فى العصر الفاطمى الى أقلية صغيرة تملك كل شىء وتتمتع بكل شىء والى أغلبية كبيرة لا تملك أى شىء . ومن المؤكد أن نوع هذه الحياة التى عاشها أفراد الأغلبية لتبرر صدق ما وصف به الفلاح المصرى فى كل العصور من الصبر والقناعة وقوة الاحتمال .

القرية المصرية : ذكر ناصر خسرو في صدر العصر الفاطمى أن الناس كانوا ينقلون من مكان إلى أخرى أثناء الفيضان بواسطة القوارب (١) وما هذا إلا لأن الأرض كانت تصبح أشبه ببحيرة واسعة وهنا يبدو أثر العامل الطبيعى فى بناء القرية المصرية إذ لما كان من الضرورى العمل على منع ماء الفيضان من أن يطغى على الدور فيدمرها اضطر المصريون من أهل الريف إلى بناء أكواخهم إما على جوانب النيل والترع لأنها أعلى نسبيا من الأراضى الزراعية بجوارها ، وإما على مرتفع من الأرض بحيث لا يصلها ماء الفيضان . أضف إلى هذا أن عوامل أخرى تدخلت فى تحديد شكل القرية إذ اقتضت حالة العمل المشترك فى تطهير الترع والمحافظة على الجسور اللازمة لنظام الرى بالحياض تجمع الفلاحين فى مكان واحد ، كما كانت الحاجة إلى استغلال كل شبر من الأرض فى الزراعة سببا دفع القرويين إلى بناء أكواخهم متلاصقة حتى تشغل القرية أقل حيز من الأرض .

(١) Sefer Nemeh, p. 118.

أما المـادة التى استخدمها الفلاحون فى بناء دورهم فكانت الطمى من النيل وهى المادة الطبيعية الرخيصة من أقدم العصور . وكانوا يحصلون على لوازمهم من الأخشاب لعمل الأدوات البسيطة والسواقى وغيرها من آلات رفع المـاء من أشجار النخيل والجميز والنبق وغيرها ممـا كانوا يغرسونه فى ظاهر القرية . أما أثاث الدور فأهم عناصره الحصر يعملونهـا من المواد المحلية ان وجدت إلى جانبهم أو يشترونهـا من الأسواق القريبة حيث ترد اليهم من المناطق الشهيرة بصناعتها . وكانوا يتخذون من الطين المحلى أو يشترون من الأسواق الأوانى اللازمة للشرب وحفظ الجبن واللبن وغير ذلك ، ويقول المقريزى ان أمشير كان الشهر الذى يستحسن فيه عمل أوانى الخزف لتستعمل فيه طول السنة (١) .

---

(١) الخطط جـ ١ ص ٢٧١